

إبدال المضاعف في اللغة العربية "الظواهر والعلل"

الدكتور حمدي الجبالي
كلية الآداب - جامعة النجاح الوطنية

الملخص

لما كان توالي الأمثال في اللغة العربية ثقيلًا في النطق عسيرًا على الألسنة، سعت اللغة العربية للتخلص منه، ونوعت في طرائق ذلك، وكان منها أن أبدلت بعضها إلى حرف آخر صحيح ومعتل؛ ليخفّ اللفظ، ويسرّ نطقه، ولما كان لا يتحصّل من ظواهر الإبدال مرادٌ مُستوعِبٌ وافٍ؛ لكونها مُستتة في المظان اللغوية؛ لما كان الأمر كذلك حاولت هذه الدراسة عرضَ هذه الظواهر وجلاءها. ولم أكتفِ بتتبّع تلك الظواهر أو حصرها، وإنما حاولت - ما أمكن - الوقوف على عللها، ومُسبّباتها، ومقاصد العرب منها، وتبيان مواقف أهل العربية من ذلك كلّهِ.

Substituting the Reduplicated (Letters) in Arabic "Phenomena and Causes"

Abstract

Arabic endeavored to get rid of successive similar letters, due to the fact that they are difficult to pronounce, using multifarious ways; one of which was to substitute some of them for either a consonant or a vowel so as to soften and ease their pronunciation. Substitution phenomena do not generate adequate resort due to its divergent localities in Arabic. Because of all of this, this study attempts to manifest these phenomena.

Not only did I pursue and encompass those phenomena, but I also tried, as much as I could, to bring out its causes, display Arab intention of using them and demonstrate Arab linguists' attitudes towards all of this.

مدخل:

وقف علماء العربية القدماء على ظاهرة الإبدال في اللغة العربية، وأقروا بوجودها، وسلموا بذلك، وجعلوها من سنن العرب، قال ابن فارس: "من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مكان بعض"¹. كما ألفوا فيها، وأفردوا لها المصنفات، ومن هؤلاء ابن السكيت، وأبو الطيب اللغوي، والزجاجي، وآخرون، وينضاف إلى ذلك تلك الأبحاث والأبواب، التي تضمنتها كتب النحو والصرف واللغة، إذ لا يكاد كتاب يخلو من الإشارة إلى هذه الظاهرة.

كما أشار إليها المحدثون إشارات متفرقة تخدم مقاصدهم في أبحاثهم اللغوية. من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس في كتبه (في اللهجات العربية) و (الأصوات اللغوية) و (من أسرار اللغة)، والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (التطور اللغوي)، ومقالة له عنونها "التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات"²، وقد جعلها ضمن موضوعات كتابه السابق، والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (دراسة الصوت اللغوي)، وغيرهم كثير.

وغير شك أن ظاهرة إبدال المضاعف³، للفرار من ثقل اجتماع الحروف المتماثلة كانت حاضرة في هذه المصنفات والأبحاث، وإن كان حضوراً متفاوتاً، من حيث الكم، والمناقشة، والتعليل، والتفسير، ولكنه في النهاية مشئت وغير واف، لا يتحصل منه مراد مستوعب لقضايا الظاهرة، ومسائلها، وعللها، ومواقف أهل اللغة منها، على نحو تكميلي تفصيلي.

لذا أثرت التثبّت عند هذه الظاهرة، وحصرها فيها فقط، وحسبي ذلك، قارئاً من (لسان العرب) ابتداءً، إذ ظننتُ مرجحاً، أنه الكتاب الواعب لمظاهر الظاهرة؛ ولا عجب في ذلك، فهو من أوسع المعجمات شهرة واستعمالاً، وأغزرها مادة؛ مؤكداً قراءاتي - ما أمكنتني - بالبحث والتفتيش عنها في مظان كتب اللغة؛ لحصرها وجمعها على صعيد واحد، ووضعها بين أيدي الباحثين.

والتضعيف هو أن يتكرر حرفان مثلاً، أو أكثر في الكلمة. ولما كان توالي الأمثال في الأبنية مستكراً مكرهاً؛ لأنه يوجب ثقلًا في النطق، سعت اللغة العربية إلى التخفيف من هذا الثقل، والتخلص منه، وتوعت في طرائق ذلك، ووجهه⁴.

فمن هذه الوجوه الإدغام، والتشديد علامته. فمن المعلوم أن اجتماع المثليين أخف على ألسنة العرب من إظهارهما؛ لأن إظهارهما يوجب ثقلًا في النطق، لكونه

يَتَطَلَّبُ مجهوداً عضلياً كبيراً، والإدغامُ ليسَ كذلك، فادغمُوا فراراً مِن ثقلِ التضعيف؛ لأنَّ اللسانَ يَنبُو عن المثليين مُدغمين معاً مرةً واحدةً⁵، فيكونُ أخفَّ عليهم مِن أنْ يُلَفِّظَ بالحرفِ مرتين، إذ يَنقَلُ "على اللسان أنْ يرفعه ثمَّ يُعيدَه في الحال إلى موضِعِهِ، وهذا شبيهةً بِمَشْيِ المَقِيدِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُزِيلُ موضِعَهُ"⁶.

ومنها الفكُّ، وذلك إذا تَعَذَّرَ النطقُ باللفظِ للإدغام الذي فيه، نحو: شَدَدْتُ. وأما ما فَكَّ إدغامه اضطراراً، أو شذوذاً، فلا يُقاسُ عليه، والإشاراتُ إليه في (لسان العرب) كثيرة، نَحْتَاجُ إلى فضلِ بَيَانٍ.

ومها الفصلُ أو الزيادة، أي الفصلُ بين الأمثال بزيادةِ حرفٍ يَدْخُلُ بينهما، يعزلهما بعضهما عن بعض فراراً مِن ثقلِ اجتماعِ الحروفِ المتماثلةِ وتواليها، قال ابنُ منظور: "وقد قالوا: فراديدُ، فادخلوا الياءَ كراهيةَ التضعيفِ"⁷. وهو موضوعٌ يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ الإشاراتِ إليه.

ومنها الحذفُ، أي حذفُ أحدِ الأمثال، كظَلْتُ مِن ظَلَلْتُ، وحذفُ نونِ الإعرابِ في مثلٍ لتُخْرِجَنَّ، وغير ذلك. ولكنَّ الحذفَ عندهم ليسَ سهلاً كالإبدال، ذلك أنَّ إبدالَ الحرفِ حرفاً آخرَ أسهلُّ عليهم مِن حذفِهِ. وهو موضوعٌ أيضاً يحتاجُ إلى فضلِ بيانٍ؛ لكثرةِ الإشاراتِ إليه في (لسان العرب) وغيره.

ومنها الإبدالُ - موضوعُ هذا البحث -، أي إبدالُ أحدِ المثليين، أو الأمثالِ حرفاً آخرَ يَقُومُ مقامَهُ. وتكادُ تتفقُ عبارةُ اللغويين في تحديدِ معنى البَدَلِ في اصطلاحهم. قال العُكْبَرِيُّ: "معنى البَدَلِ إقامةُ حرفٍ مقامَ حرفٍ آخرَ. والغرضُ منه التخفيفُ. وموضعُ البَدَلِ موضعُ المُبَدَلِ منه بخلافِ العِوَضِ، فإنه في غيرِ موضعِ المُعَوَّضِ منه"⁸. وقال الأزهري: "الإبدالُ في الإصطلاح جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخرَ مُطلقاً. فخرجَ بِقِيَدِ المكانِ العِوَضُ، فإنه قد يكونُ في غيرِ مكانِ المُعَوَّضِ منه كَتاءِ عدةٍ وهمزةِ ابنٍ، وبقيَدِ الإطلاقِ القلبُ، فإنه مختصٌّ بحروفِ العِلَّةِ"⁹.

وعبارَةُ ابنِ منظور في (لسان العرب) عن هذه الظاهرة لم تكن واحدةً، بل كانتِ مُتَعَدِّدةً مُخْتَلِفَةً. ولكنَّ أكثرَ هذه العباراتِ استعمالاً ودوراناً عندهُ عبارةُ البَدَلِ أو الإبدال¹⁰، تليها عبارةُ التحويلِ أو المُحوَلِ¹¹، ثمَّ عبارةُ القلبِ¹²، ثمَّ الإخراجُ¹³ والفكُّ¹⁴، والعِوَضُ¹⁵، والتلئين¹⁶، والتخفيفُ¹⁷، أو نحو ذلك ممَّا يُشْتَقُّ من هذه العباراتِ.

ولا يعني هذا أن ابن منظور كان يقتصر على واحدة منها في أثناء مناقشة الظاهرة الواحدة، بل ثراه في أحيان قليلة يستعمل عبارتين اثنتين في أن معاً كالقلب والإبدال¹⁸، والإبدال والتخفيف¹⁹، كما لا يعني أيضاً أنه ألزم نفسه بذكر إحداها دائماً، فقد كان يكفي بمماثلة الظاهرة بنظائرها، مما هو مشهور أنه من هذا الباب، من غير أن يستعمل أي عبارة من العبارات السابقة²⁰، بل كان في بعض الأحيان يستغني عن المماثلة بذكر الصيغة فقط²¹، أو بذكر العلة التي أحالت اللفظ إلى الصورة التي هو عليها²². ولا يخفى أن اختلاف العبارة وتنوعها سببه اختلاف مصادر ابن منظور في (اللسان).

ولا شك أن الإبدال في اصطلاحهم أعم من القلب²³ ومن غيره، كما أنه من أكثر العبارات دوراً في (لسان العرب) كما سلف، لذا اخترنا هذه العبارة لتكون عنواناً للبحث، وإن كان غيرها كالقلب والتحويل دالاً نافعاً في هذا السياق.

وقد عالج المحدثون هذه الظاهرة تحت قانون سموه قانون التخالف²⁴، أو المخالفة²⁵ (Dissimilation)، أو المفارقة²⁶، ويعنون به أن "يُعْمَدَ إلى صوتين مُتَمَازِلَيْنِ تَمَاماً في كلمة من الكلمات، فيُغَيَّرُ أحدهما إلى صوتٍ آخرٍ يَغْلِبُ أن يكون من أصوات العلة، أو من الأصوات المتوسطة، أو المائعة وهي اللام والميم والنون والراء"²⁷. وهو نفس المعنى الذي أرادته ابن منظور من عباراته السالفة.

وقد فطن القدماء إلى أن الأصل في تغيير الحرف إلى حرف آخر، أن يكون بين الحرفين مماثلة ومُشابهة، قال المبرّد: "وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علقته"²⁸. وقال ابن جني: "فأما قول تائب شر²⁹:

كَأَنَّمَا حَتَّحْتُوا حُصّاً قَوَائِمُهُ
أَوْ أَمْ خَشِنْتُ بِذِي شَتْ وَطْبَاقِ

إنه أراد: حَتَّحْتُوا، فأبدل من الشاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون.... وسألت أبا علي عن فسادِه فقال: العلة في فسادِه أن أصل القلب في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الذال والطاء والشاء، والذال والطاء والشاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانست مخارجُه. فأما الحاء فبعيدة من الشاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أخرى.... وإنما حَتَّحْتُ أصل رباعي، وحُتَّتْ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه، إلا أن حَتَّحْتُ من مضاعف الأربعة، وحُتَّتْ من مضاعف الثلاثة، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما استنبه على بعض الناس أمرهما"³⁰.

وقد عدَّ بعضهم ظاهرة الإبدال أو المخالفة - كما سماها - من التطورات التي تعرض في بعض الأحيان للأصوات اللغوية، وأنَّ "هذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أنَّ الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرهما السهلة"³¹. وجعله آخرون من التغيرات التركيبية التي تعتور أصوات اللغة "من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة، وهي مشروطة بتجمع صوتي معين، وليست عامة في الصوت في كل ظروفه وسياقاته اللفظية"³².

ويرى برجستراسر أنَّ المخالفة في العربية قياساً إلى بعض اللغات السامية، وبخاصة الأكديّة والآرامية؛ من الظواهر النادرة فيها³³. ولعلَّ الظواهر التي وقف عليها هذا البحث، وهي جزء يسير من ظاهرة الإبدال في اللغة العربيّة، تدفع ندوة ذلك عن العربيّة وتؤكد عكس ذلك. ويُعزِّز ذلك أيضاً أنَّ بعض المحدثين جعل كراهية التضعيف، أو المخالفة خصيصة من خصائص اللهجة التميمية. قال: "وأكبر الظنَّ أنَّ المخالفة عند تميم من خصائص اللهجة التميمية، فهي تميل إلى إدغام المثليين، فإذا تعذَّر عمدت إلى المخالفة فقلبت الثاني منها ياءً أو إلى التخلُّص من أحد الصوتين، كما في الفعل يستحي، فإنَّ التميميين يقولونه بياء واحدة يستحي؛ كراهية التضعيف"³⁴.

أما العلل التي جعلت العرب تُغيِّر الصيغة إلى أخرى، وفق ما جاء في (لسان العرب)، فعديدة متنوعة.

منها أنَّ في إبدال الصوت صوتاً آخر ضرباً من التوسُّع³⁵ في صيغ العربيّة وأبنيتها، إذ يُعدُّ نوعاً من توليد الصيغ والعبارات، ممَّا يُثري العربيّة ويُنوِّع في أساليبها وطرائق اشتقاقاتها.

ومنهما الفرق بين بناء وآخر، كالتغيير الذي أصاب بناءً فعلاً، كدينار من دينار؛ للفرق بين فعال اسماً ومصدراً³⁶، والتغيير الذي أصاب فعلً فصيراً فعلاً، كخبَّاب من خبَّب وسعَّع من سعَّع للفرق بين فعلاً وفعل³⁷. ويلحق الإبدال فعل كثيراً، لا للفرق بينه وبين فعلاً، وإنما للتخفيف كراهية لتوالي الأمثال، فيبدل من المثل الثالث ياءً، كرباه تربية، ولتي، ونحو ذلك³⁸.

ومنا التضعيف³⁹، أو أجلُّ التضعيف⁴⁰، أو كثره التضعيف⁴¹، أو كراهية التضعيف⁴² أو المثليين⁴³ أو الأمثال⁴⁴، أو الاستئصال⁴⁵، استئصال التضعيف⁴⁶، أو ثقل

الحرف نفسه إضافة إلى يُثقل التضعيف⁴⁷، أو استتقال الأمثال⁴⁸، أو توالي الأمثال⁴⁹، أو كثرتها⁵⁰، أو اجتماعها⁵¹، أو التخفيف⁵². ولا يخفى أن جميع هذه الألفاظ يدور في فلك واحد، هو أن التضعيف ثَقِيل في كلامهم مُستكره وقد لا يكون وراء هذا الإبدال أيُّ علة. قد نقل ابن منظور عن أبي عليّ الفارسي أن الياء الثانية في الحَيَّان قُلبت واوا فصارت الحيوان لغير علة، على الرغم من أن الواو أثقل من الياء⁵³. وكون الواو أثقل من الياء قد يكون الدافع الذي دفع أبا عليّ الفارسيّ ليذهب إلى أن الياء في الحَيَّان قُلبت واوا لغير علة، وذلك لأن الهدف الأبرز عندهم من هذا الإبدال هو الخفة، وذلك غير مُتحقق في إبدال الياء واوا في الحيوان.

وكان ابن منظور في كثير من الأحيان يسكت عن ذكر العلة التي أحالت الصيغة إلى صيغة أخرى، ويقنع بالإشارة إلى اللفظ الذي أصابه التغيير فقط⁵⁴.

ومهما يكن من أمر فمن الأهداف البارزة التي تسعى العرب إلى تحقيقها من إبدال المضاعف تخفيف النطق باختلاف الحرفين⁵⁵؛ وذلك لأن الجمع بين الأمثال⁵⁶ في اللغة مظهره من غير إدغام ثَقِيل عليهم، مكروه عندهم؛ لذلك تراهم يعمدون إلى إبدال بعضها إلى حروف أخرى، ليخفّ اللفظ عليهم، فييسر النطق؛ لأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من تماثلها. قال سيبويه: "اعلم أن التضعيف يثقل على السنينهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة، نحو: ضَرَبَ، ولم يجيئ فعلل، ولا فعلل إلا قليلا، ولم يثبتهن على فعّال كراهية التضعيف؛ وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا السننهم من موضع واحد، ثم يعوّذوا له⁵⁷."

ووجه ثَقُل الجمع بين الأمثال من غير إدغام - وفق رؤية سيبويه - يمكن في النطق، ذلك أن النطق بالأمثال يتطلب مجهودا عضليا كبيرا، فتعتمد العرب إلى إبدال أحدها إلى حرف آخر، فيكون النطق بالحرف مبدلاً أخفّ عليهم من أن يلفظ بالحرف مرتين. وقول سيبويه: "وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا السننهم من موضع واحد، ثم يعوّذوا له" أصل لأراء كثيرين من المحدثين، منهم فندريس⁵⁸، وإبراهيم أنيس⁵⁹، ورمضان عبد التّواب⁶⁰.

وزهد المستشرق برجستراسر إلى أن العلة في التخالف: "تفسيرية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإنا نرى أن الناس كثيرا ما يُخطئون في النطق، ويلفظون شيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يُوجد بها - قبل النطق بكلمة - تصورات الحركات اللازمة

على ترتيبها، ويصعبُ عليها إعادته تصوُّر بعينه، بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة. وكثيراً ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة، وبدون خطأ⁶¹، وذلك مثل: "خيطة حرير على حيط خليل"، ومثل: خميس خبز خمس خبزات!

وليس التضعيف بمكروم عندهم مطلقاً، فقد جمعوا بين ثلاثة أمثال مُصححة، نحو: تَصَبَّبتُ عرقاً، وبين أربعة نحو: رَكَدَدَ على مثال قرزدق، بل جمعوا أيضاً بين أربع ياءات، نحو: عَدِيَّ في النسبة إلى عَدِيٍّ⁶²، وكرهوا الثلاث في نحو حنفيٍّ، والأربع وبينها حرف، فحذفوا الثانية منها، كقولهم في النسبة إلى أَسِيدٍ: أَسِيدِيٍّ، وفوق هذا كله نراه قد جمعوا بين ياءات خمس، مفصلاً بينها بالحرف، كقولهم في النسبة إلى مُهَيِّمٍ: مُهَيِّمِيٍّ⁶³، كما أنهم، في بعض اللهجات، وهي المُسمَّاة بالعجعة، أبدلوا بالمضاعف مضاعفاً آخر، كقولهم في علي: عِلْجٍ، وفي الأجل: الأَجْلُ⁶⁴، وأبدلوا من حرف العلة المحذوف تخفيفاً تشديداً ما قبله، كقولهم في أب: وأخ: أَبٌ وأخ⁶⁵.

ولجأت العرب إلى إبدال المضاعف كلما تعثر الإدغام. ومن أبرز مواضع ذلك الثلاثيُّ المزيد فيه، يجتمع فيه مثلاً، ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني، نحو: أَمَلْتُ، أو الثلاثيُّ المزيد فيه، يجتمع فيه ثلاثة أمثال، الأول مدغم في الثاني، فلا يمكن الإدغام في الثالث، نحو: قَصَّيْتُ. وفي مثل هذين النوعين ليس هناك من طريق إلى الإدغام، فيفرون إلى قلب الثاني حرفاً آخر. وأمّا إذا كان الثلاثيُّ مجرداً، فلا يقلب الثاني، نحو: مَذَنْتُ.

ومنها أيضاً أن يقع المثان في أول الكلمة، فيكره ذلك، ولا يمكن الإدغام لتخفيف التضعيف؛ لأنَّ المثلَّ الأول متحرك، والمدغم الأول يجب أن يكون ساكناً، وذلك ممْتنع فيه، نحو: وواصل جمع واصله، فتصير أوصل.

ولحرصهم على تخفيف المضاعف كراهية للتضعيف دفعهم أحياناً إلى المبالغة في ذلك حتى في الصوتين المدغمين، كقولهم في أمّا وإمّا: وإيما وإيما، وكقولهم في لا وربك: لا وربك، وقولهم في ائصل: ائصل وأشباه ذلك مما أدغم أصلاً للتخفيف.

وليس الإبدال في المضاعف مخصوصاً بالأمثال تنوالياً، بل يقع أيضاً في غير المتوالية إن كان حاجزٌ حَزَزَ بينها⁶⁶، كما أنه ليس مخصوصاً بالمثل الأول دون

الثاني، أو الثالث دون الأوسط مثلاً، وإنما يُصيّبها جميعاً، فيقع في ألفاظ على المثال الأول كدينار من دينار، وفي أخرى على الثاني كأمليت من أمليت، وفي الثالثة على الأوسط كحُتُّوا من حُتُّوا، وفي رابعة على الثالث كتطُنَّت من تَطُنَّت. ويُستدل على إبدال المضاعف بأمور يُعرف بها أصل اللفظ، منها كثرة الاستعمال⁶⁷، والجمع والتصغير⁶⁸، وبعض تصارييف الكلمة، وأما إذا لم يتغير تصريف الكلمة، وفق أحد الأمور السابقة، فإن بعض اللغويين ركن إلى مثل ذلك لنفي أن تكون الصيغة من باب إبدال التضعيف، إذ لو كانت كذلك لعاد الحرف المُبدل إلى أصله، فثبت بذلك عندهم أن الصيغتين مختلفتان، وليس بناؤُهُما واحداً⁶⁹.

وبعض ما أصابه الأبدال مُختلف فيه، نصَّ على ذلك ابن منظور كثيراً. فهو من باب إبدال المضاعف عند بعضهم، وإحدى الصيغتين أصل للأخرى وفرغ عليها، وأصل اللفظين واحد، وعند آخرين ليس منه، والصيغتان أصلان مُستقلان، أحدهما ثلاثي والأخر رباعي، مثل: حُتَّتْ، وصرُصِرَ، وبنَّتْ، وكَبَّكَبَ، فهذه الألفاظ وما شابهها الأصل فيها عند بعضهم حُتَّ وصرَّرَ وبنَّتْ وكَبَّ على وزن فَعَّلَ، ثم أُبدل فيها المثل الأوسط حرفاً يُماثل الفاء؛ للفرق بين فَعَّلَ وفَعَّلَ، وعند آخرين لا إبدال فيها، والصيغتان من بناءين مختلفين⁷⁰. وقال ابن منظور في أصل الحيوان: "وأصله حَيَّانٌ، فقلبت الياء، التي هي لَامٌ واوًا، استكراها لتوالي الياءين... هذا مذهب الخليل وسيبويه. وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الحيوان غير مُبدل الواو، وأن الواو فيه أصل"⁷¹.

بل إن ابن منظور كان يعدُّ في كثير الأحيان بعض الصيغ أثراً من آثار اختلاف اللغات، كان يُسمي أصحابها أحياناً⁷²، ويسكت عن ذلك أحياناً أخرى⁷³. والألفاظ التي عرض فيها الإبدال يُمكن لنا أن نُقسِّمها من حيث الاستعمال ثلاثة أقسام، على خلاف بين اللغويين في ذلك.

القسم الأول ما كان الإبدال فيه واجباً، بمعنى أن العرب لم تستعمله في كلامها إلا مُبدلاً. من ذلك ما اجتمع في صدره واوان، وكانت الثانية منها متأصلة الواوِيَّة، كالأواقي والأواصل جمع واقية وواصلة، ومنه كل صيغة اجتمعت فيها همزتان، الأولى متحركة والثانية ساكنة، ومن الإبدال اللازم - على رأي - بعض تَقَعَّلَ مما أُبدل فيه ثالث الأمثال ياء. والأول والثاني قياسان باتفاق أهل اللغة.

والقسم الثاني ما كان الإبدال فيه جائزاً، بمعنى أن استعماله مُبدلاً وغير مُبدلٍ عربيٌّ كثير، كالمضاعف الذي اجتمعت فيه ثلاثة أمثالٍ صحاح، نحو: أُمليت، وتقصّيت، وتفضّيت، وتسريت على رأي الجمهور، كسيبويه، وابن جني الذي ذهب إلى أن تغييره لم يكن واجباً، بل جميعه لو شئت لصحّته⁷⁴. وهذا القسم إبداله شاذ⁷⁵، لا يُقاس عليه، وتغييره إنما كان استحساناً⁷⁶، وأن هذا التغيير ليس موجِباً لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال⁷⁷. وقال ابن يعيش: قد أبدلت الياء من حروفٍ صالحةٍ على سبيل الشذوذ، ولا يُقاس عليه⁷⁸.
والقسم الثالث أبدل إيدالاً شاذاً، بمعنى أن استعماله مُبدلاً قليلاً نادر، والأصل أن يُستعمل غير مُبدلٍ كقولهم: لا وربك، وأيما، وإيما. وهذا القسم أيضاً لا يُقاس عليه.

وأشار ابن منظور إلى أن الإبدال في بعض الأحيان يُؤثّر في بناء الصيغة، ويغيره من بناء إلى آخر، لكنه في الوقت نفسه أشار إلى إمكانية الإبدال دون تغيير، أو إمكانية أن تكون الكلمتان لغتين، فلا إيدال ولا تغيير. قال: "واللصنت: لغة في اللص، أبدلوا من صاده تاء، وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البدل. وقد قيل فيه: لصنت فكسروا اللام فيه مع البدل"⁷⁹.

وقد راعى ابن منظور في كثير من الأحيان هذا الإبدال في بناء المعجم، فنجد بعض الموادً مذكورة في بابين نحو: اللصت في (لصت - لصص)، والطست في (طست - طسس)، والتظني في (ظنن - ظني)، والوزير في (زرر - زور)، ولبيث في (لبب - لبي)، ورباه في (ربب - ربا)، وتسريت في (سرر - سري)، وتصدية في (صدد - صدي)، وغير ذلك مما كشف عنه البحث، وأشار إلى وروده في بابين مختلفين. بل إن بعض الموادً نجده في ثلاثة أبواب كـ (الذريّة) التي نوقشت في (نرأ - نرر - ذرا)، وكـ (تمثي) في (ممت - متا - مطا).

ولعل في ذلك بعض دلالة يُستدل بها على أن حمل الصيغتين، مما هو مذكور في موضعين أو أكثر، بل حمل مُجمل الصيغ التي كان فيها إبدال إحدى المثلين إلى حرفٍ آخر، على أنهما صيغتان مختلفتان، وأنهما لغتان شاعتا في زمان واحد، وليست إحداها أصلاً والأخرى فرعاً، وأنهما من قبيل الترادف؛ أولى من حملها على الإبدال المتعمد، المحكوم بوجود علاقة من نوع ما بين الحرفين المُبدل والمُبدل منه. وهذا ما أشار إليه أبو الطيّب اللغوي، قال: ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرفٍ من حرفٍ، وإنما هي لغاتٌ مختلفة، لِمَعانٍ مُتَّفَقة

يتقارب اللفظان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة، وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسین أخرى ... إنما يقول هذا قوم، وذلك آخرون⁸⁰. والحروف التي يُبدل إذا تكررت، ذكر العكبري أنها جميع الحروف⁸¹، واستثنى الأشموني ألف⁸²، وهو مدفوع بنحو مهما، إذ الأصل فيها عند الخليل ماما، ثم أبدلوا الألف هاء كرها للتكرير⁸³.

وأكثر إبدال المضاعف يكون إلى الياء، وهو - كما ذكرنا - إبدال شاذ، لا يقاس عليه، قال ابن يعيش: "قد أبدلت الياء من حروف صالحة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه⁸⁴، وكذلك نصر ابن الحاجب على أن هذا الإبدال على غير قياس، ولكنه ذكر أنه كثير في المضاعف في صيغتي فعلت وتفعلت، وما كان راجعا إليهما كاسم الفاعل والمفعول والمصدر⁸⁵.

والألفاظ التي أبدل من مضاعفها قسما: قسم أبدل فيه المضاعف حرفا صحيحا، وآخر معتلا.

القسم الأول - إبدال المضاعف حرفا صحيحا:

يكون هذا الإبدال في المثليين يجتمعان، أو ثلاثة الامثال تجتمع، فيُبدل من أحدها حرف صحيح.

أولاً: الإبدال من المثليين: وقد يُبدل من المثل الأول، أو من المثل الثاني.

1- إبدال أول المثليين:

من ذلك أوصل، الأصل فيه وواصل، جمع واصل علما أو واصلة، فأبدل من الواو الأولى همزة؛ كراهة لاجتماع المثليين؛ الواوين فسي أول الكلمة⁸⁶. ومثله الأواقي، جمع وأقية⁸⁷. وينكر الصرفيون أن هذا البدل واجب إذا اجتمع واوان في أول الكلمة، وكانت الثانية منهما متصلة الواوية⁸⁸، فإن كانت الثانية غير أصلية، مدة فوعِل، فأبدل غير لازم، بل جائز، كما لو بنيت من الفعل (واعد) فعلا مبنيا للمجهول، فتقول: أوعِد وَوُوعِد⁸⁹، فلم تقلب في وُوعِد؛ لأن الواو الثانية بدل من الألف واعد، فلما لم تلزم لم يُعَدَّ بها.

ومن ذلك أيضا الأول، الأصل فيه وول على فوعِل، فأبدلت الواو الأولى همزة؛ كراهية للتضعيف. ومن ذلك الأولى، الأصل فيها وولى؛ لأنها تانيث الأول، فأبدلت الواو الأولى همزة، وكذلك إذا كان الأصل فيه أول، عند من ذهب إلى أن

تأسيسه من (أول)، فقد أبدلت إحدى الهمزتين واوا، كراهية للتضعيف أيضاً، وأدغمت في الواو⁹⁰.

ولاربيب أن إبدال الواو همزة ينطلق من ظاهرة صوتية تجنح إلى الخفة، هروباً من ثقل اللفظ بسبب اجتماع حرفين متشابهين في بدء الكلمة، هما الواوان، وذلك لأن الواو أثقل الحروف؛ لكونها مقدرة بضميتين، "فالواوان في تقدير أربع ضمات، ثم هما من جنس واحد، والنطق بالحرف بعد حرف مثله شاق على اللسان، حتى أوجب الإدغام إذا أمكن، وهنا لا يمكن لأن المدغم الأول يجب أن يكون ساكناً، والأول لا يمكن إسكانه، فعند ذلك هرب إلى حرف آخر، وهو الهمزة"؛ لكونها نظيرة الواو في المخرج، فالهمزة مخرجها من أقصى الحلق، والواو من آخر الفم، فهي محاذية لها⁹¹. وقال السيوطي: "فعدلوا إلى الهمزة، إذ هي أقرب إلى الألف؛ لكونهما من مخرج واحد، مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واوا وياء، فقد شاركت حروف اللين"⁹². وينضاف إلى ذلك أن الواو معرضة لدخول واو العطف أو واو القسم عليها، فتجتمع ثلاث واوات، وهذا يزيد في الثقل. ومن ذلك أثرنج، ورئز، وحظ، والأصل في ذلك أثرج، ورز وحظ، فأبدل من المثل الأول نونا، استكراهاً للتشديد. وذكر ابن منظور أن من العرب من يقول: حظ، وليس ذلك بمقصود، إنما هو غنة تلحقهم في التشديد، ونقل عن الأزهري أن ناساً من أهل حمص، يقولون: حظ، فإذا جمعوا رجعوا إلى الخطوط، وتلك النون عندهم غنة، ولكنهم يجعلونها أصلية، وإنما يجري هذا اللفظ على السنتهم في التشديد، نحو: الرز، يقولون: رز، نحو: أثرجة، يقولون: أثرجة⁹³. ولكنه في موضع آخر ذكر أنه قيل: إن الرز لغة في الأرز لعبد القيس⁹⁴، وأن العامة تقول: أثرنج وأثرنج، وأن أثرجاً كلام الفصحاء⁹⁵.

وقال أبو حيان: "وفي كتاب (التصريف) لأبي العلاء المعري قال قوم: إن من العرب من يبدل من أول المدغم المضعف نونا فيقولون: حظ حنط"⁹⁶.

ومن ذلك الإجانة، فأصله الإجانة، فأبدلوا من إحدى الجيمين نونا⁹⁷. وذكر ابن منظور في موضع لاحق أنه يقال: الأجانة بالفتح، وذكر أنها طائفة، وأن أفصحها إجانة، ونقل عن الجوهري امتناع أن تقول: إجانة⁹⁸، وهو ما أشار إليه ابن السكيت⁹⁹. وأشار ابن فارس إلى أن الإجان كلام غير محقق عند أهل اللغة¹⁰⁰. ومنه أيضاً الإنجاص، أصله الإجاص، ونقل ابن منظور عن ابن السكيت أنه لا يقال: الإنجاص، وعن ابن بري أن إجاصة وإجاصة لغتان¹⁰¹. وكان ممن

رفض النون ههنا أيضا الكسائي، قال: "أُثْرِجْ، وإِجَانةً، وإِجَاصٌ، وهذه الأحرف بإسقاط النون"¹⁰²؛ وابن الجبّار الذي عدّ ذلك من قول العامة، وأنه ليس بصحيح¹⁰³. وبذلك يَنْتَفِي أن تكون الكلمات ممّا أبدل أحد حرفي تضعيفها. وإبدال المثل الأول نونا في حظّ وإِجَانةً وإِجَاص لغة عزاهما ابنُ السّيد البَطْلَيوسيّ إلى قوم من أهل اليمن، وأضاف أنه لا ينبغي أن يَنْتَفَت إلى هذه اللغة؛ لأنّ "اللغة اليمانية فيها أشياء مُتَكَررة، خارجة عن المقاييس"¹⁰⁴.

والغريب أن الأزهرى جعل النون في إِجَانةً وإِجَاصَة أصلا، وأنّ النون أدغمّت في الجيم، قال: "... فأدغمّت في الجيم كإِجَاصَة وإِجَانَة، بتشديد الجيم فيها، والأصل إنجاصة وإِنْجَانَة، فأدغمّت النون في الجيم"¹⁰⁵.

ومن ذلك أعَدَّ فهو معْتَدٌ وعَتِدَ، والأصل فيه أَعَدَّ، وحُمِلَ على ذلك قولُ الله عزّ وجلّ: {وَأَعَدَّتْ لَهُنَّ مَكَا} ¹⁰⁶، فالأصل فيه أَعَدَّتْ، ثُمَّ غَيَّرَ بِإِدْالِ الدال الأولى تاء كراهية المثلين، ورفض آخرون أن يكون هذا من باب ما غَيَّرَ كراهية المثلين، وجعلوه من عَتَدَ¹⁰⁷.

ومن ذلك اسْتَعَدَّ، والأصل فيه اسْتَعَدَّ، ثُمَّ أَبْدَلُوا من التاء الأولى سينا؛ وجازَ هذا هذا الإبدال لكون السين والتاء مهموسين، قريبتين في المخرج¹⁰⁸. قال سيبويه: "كانهم أبدلوا السين مكان التاء في اسْتَعَدَّ ... وإنما فعل ذلك كراهية التضعيف"¹⁰⁹. ومن ذلك مهمما. فقد نقل ابنُ منظور عن الخليل أن أصلَ مهمما الشرطية هو (ما ما)، ثُمَّ أَبْدَلُوا الألف الأولى هاء¹¹⁰ استكارا واستقباحا للتكرير؛ لمقاربة الألف للهاء في الخفاء والمخرج¹¹¹. ولم يمنع سيبويه أن تكون الهاء أصلا، غير مُبْدَلَة من الألف، وأنّ الأصل (مّة)، كـ (إذ)، ثُمَّ ضُمَّ إليها (ما)¹¹².

2- إبدال ثاني المثلين:

من ذلك إبدالهم السين تاء في قولهم: الطُسْتُ، فالأصل فيه الطُسُّ؛ لأنّ جمعه طُسُوسٌ وأطُساسٌ وطُساسٌ، فأبدلت السين تاء استقبالا لتوالي السينين. وذكر ابنُ منظور أن الطُسْتُ لغة طيِّ¹¹³، ونقل عن الليث أن التاء ليست بدلا من السين، وإنما هي هاء التانيث، وأنّ أصلَ الطُسْتُ طُسَّةٌ، ثُمَّ خَفَّوْا تضعيفه بحذف السين، فلما سكنت السين ظهرتِ التاء، التي هي في موضع التانيث لسكون ما قبلها، ونقل عنه أيضا امتناع أن تكون التاء أصلية؛ "لأنّ الطاء والتاء لا يدخلان في كلمة

واحدة أصلية في شيء من الكلام العرب ... وأنَّ العرب لا تجمع الطست إلا بالطناس، ولا تُصغرها إلا طسيسة¹¹⁴. وقال ابن عصفور: "وإنما جعلت التاء في طست بدلا من السين، ولم تجعل أصلا؛ لأنَّ طسًا أكثر استعمالاً من طست"¹¹⁵. وإبدال السين تاء في الطست إبدال جائز¹¹⁶، وهو ضعيف قليل، ووجهه أنَّ السين والتاء مشتركان في الهمس، وفي قرب المخرج¹¹⁷. والعلة عند من لم يحكم من اللغويين على أن السين بدل من التاء عدم ثبوت كون السين من حروف البدل اليئة¹¹⁸. ويؤكد هذا أن ابن تميم ذكره في (س ص ص) وفي (ت س ط)¹¹⁹، وما نقله ابن بري عن سفيان الثوري إذ قال: "قال سفيان الثوري: الطس هو الطست، ولكن الطس بالعربية. أراد أنهم لما عربوه قالوا: (طس)"¹²⁰.

ومن ذلك اللصت، فالأصل فيه اللص، ثم أبدل من الصاد تاء. وذكر ابن منظور أن اللصت لغة في اللص، وهي لغة طيية¹²¹، ونقل عن اللحياني أنها لغة طيية وبعض الأنصار¹²²، وأشار ابن منظور إلى أن اللام في اللصت مفتوحة، وأن فتحها إما لغة، وإما بسبب التبديل الذي أصابها، قال: "واللصت لغة في اللص، أبدلوا من صاده تاء، وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البدل، وقيل: هي لغة"¹²³. وهذا البدل قليل شاذ¹²⁴.

ونفى راببن أن يكون في (طست) و (لصت) أي تغيير صوتي، ورأى أنهما صيغتان أخذتا من لغتين مختلفتين، تشابهتا مصادفة، وأن الصيغة الأولى لفظ أخذ من الفارسية، وهو (دست)¹²⁵، والثانية لفظ أخذ من الإغريقية، وأضاف أنه "يمكن أن يتخذ وجود هاتين الصيغتين في لهجة طيية دليلا على علاقة هذه القبيلة مع غير العرب"¹²⁶.

وفي ظني أن الصنيع الذي أبدل من أحد حرفي تضعيفها تاء ليست من محمول المضاعف، وليست إحدى الصيغتين أصلا، والآخرى فرعاً، وإنما هما صيغتان منفصلتان، شاع استعمالهما معاً. يؤيد ذلك أنه لا تناسب في الصفة من حيث الشدة والرخاوة بين صوت التاء وأصوات الصاد والسين في اللصت والطست في التاء صوت شديد والصاد والسين صوتان رخوان¹²⁷، والبدل يقع بين الأصوات المتجانسة. ينضاف إلى ذلك جمعهم اللصت على لصوت أيضاً¹²⁸، فلو كان اللصت فرعاً لعاد التاء إلى أصله الصاد في الجمع.

ولم يمنع الدكتور إبراهيم أنيس أن يكون اللصتُ مُبدلاً من اللص، وإن كان التناسب بين الصوتين من حيث الشدة والرخاوة غير مُحقق؛ لكون قبيلة طيء متوغلة في البداوة، والبيئة البدوية تميل إلى الأصوات الشديدة في نطقها¹²⁹. ومن ذلك هُنيهة، فالأصل فيه هُنيّة، أبدلت الياء الثانية هاء¹³⁰؛ كراهية لاجتماع الأمثال¹³¹. ومنه أيضاً الخرثوب، فأصله الخروب، فأبدلوا من إحدى الراءين نونا؛ كراهية التضعيف¹³².

ثانياً: الإبدال من ثلاثة الأمثال:

يجري هذا الإبدال في الأحرف الصحيحة، فيما كان على وزن فعّل، ممّا توالى فيه ثلاثة أحرف متماثلة، بأن يُبدل من الحرف الأوسط حرفاً يماثلُ فاء الفعل؛ لكونه الحرف الذي يشتمل عليه اللفظ، وليس مثله فيه؛ للفرق بين بناء فعل وفعلل. قال ابن منظور في الشَّعْشَعِ¹³³: "وأصله شَعْعُهُ، بثلاث غينات، إلا أنهم أبدلوا من الغين الوسطى سينا فرقا بين بناء فعلل وفعل، وإنما أرادوا السين دون سائر الحروف؛ لأن في الحرف سينا، وكذلك القول في جميع ما أشبهه من المضاعف، مثل: لَقَلَقَ، وَعَعَعَت، وَكَعَكَعَ"¹³⁴، وَخَبَخَبَ¹³⁵، وَبَبَبَتَ¹³⁶، وَخَخَخَتَ¹³⁷، وَبَبَبَسَ¹³⁸، وَصَرَصَرَ¹³⁹، وَتَجَجَجَفَ¹⁴⁰، وَكَبَكَبَ¹⁴¹، وَسَغَسَغَ¹⁴²، وَسَلَسَلَ¹⁴³، وَمَمَلَمَلَ¹⁴⁴، وَهَهَهَ¹⁴⁵. وقال ابن خالويه: "وربما ضاعفوا فقالوا في: كَبَبَ: كَبَكَبَ، وفي رَقَق: رَقَرَقَ"¹⁴⁶.

وإذا كان ابن منظور قد ذكر أن العلة في هذا الإبدال هي التفريق بين بناءين، فقد علّله الأنباري باستئصال اجتماع الأمثال¹⁴⁷.

ويبدو أن هذا الإبدال موافق لرأي الكوفيين¹⁴⁸ أو البغداديين — على خلاف في النسبة — الذين يجيزون ذلك، لكنهم لا يقيسون عليه، وإنما هو موقوف على السماع، وأما البصريون فذهبوا إلى أنه لا إبدال، وأن البناعين مختلفان¹⁴⁹. فقد نقل ابن منظور عن البغداديين أن أصل حَتَحُوا في قول تَابُطُ شراً¹⁵⁰:

كَأَمَّا حَتَحُوا حُصّاً قَوَائِمُهُ أَوْ أَمْ خَشَفَ بِذِي شَتْ وَطَبَّاقْ

هو حَتَّوْا، فأبدل من التاء الوسطى حاء تخفيفاً، وأشار إلى أن حَتَحَتْ وَحَثَتْ وَحَتَّ كُلُّهَا بمعنى واحد¹⁵¹.

والواقع أن مذهب البصريين أن حَتَحَتْ وَحَثَتْ، وإن كانا بمعنى واحد، فليس بناء أحدهما من بناء الآخر. فحَتَحَتْ رباعيٌّ وحَثَتْ ثلاثيٌّ. قال الثبريزي شارحاً

بَيْتٌ تَابَطَ سُرّاً: "حَتَّحُوا: بِمَعْنَى حَتَّوْا، وَلَيْسَ مِنْ بَنَائِهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ لِأَنَّ هَذَا رُبَاعِيٌّ، وَنَظْمٌ ثَلَاثِيٌّ"¹⁵².

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي مُؤَكِّداً أَنَّ الْبَنَاءَيْنِ مُخْتَلَفَانِ، وَمُفْسِدَا قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ: "الْعِلَّةُ فِي فُسَادِهِ أَنَّ أَصْلَ الْقَلْبِ فِي الْحُرُوفِ، إِنَّمَا هُوَ فِيمَا تَقَارَبَ مِنْهَا، وَنَظْمٌ الدَّالُّ وَالطَّاءُ وَالنَّاءُ، وَالدَّالُّ وَالطَّاءُ وَالنَّاءُ، وَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ، وَالْمِيمُ وَالنُّونُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا تَدَانَتْ مَخَارِجُهُ. فَأَمَّا الْحَاءُ فَبَعِيدُهُ مِنَ النَّاءِ، وَبَيْنَهُمَا تَقَاوُتٌ يَمْنَعُ مِنْ قَلْبِ إِحْدَاهُمَا إِلَى أُخْرَاهَا ... وَإِنَّمَا حَتَّحْتُ أَصْلَ رُبَاعِيٍّ، وَحَتَّ أَصْلُ ثَلَاثِيٍّ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا مِنْ لَفْظٍ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنَّ حَتَّحْتُ مِنْ مُضَاعَفِ الْارْبَعَةِ، وَحَتَّ مِنْ مُضَاعَفِ الثَّلَاثَةِ، فَلَمَّا تَضَارَعَا بِالتَّضْعِيفِ الَّذِي فِيهِمَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَمْرُهُمَا"¹⁵³.

إِذَا، فَبَيْنَ التَّضْعِيفَيْنِ خِلَافٌ فِي بِنَاءِ فَعْلٍ وَفَعَّلَ. هَلْ بِنَاؤُهَا بِنَاءٌ وَاحِدٌ، أَوْ أَنَّ بِنَاءَ إِحْدِهِمَا لَيْسَ مِنْ بِنَاءِ الْآخَرِ؟ فَمَذْهَبُ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّ بِنَاءَهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّ وَزْنَ الْأَوَّلِ فَعْلٌ وَوَزْنَ الثَّانِي فَعَّلَ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ كُرِّرَتْ فِي الْأَصْلِ، وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْبَنَاءَيْنِ مُخْتَلَفَانِ، فَالْأَوَّلُ ثَلَاثِيٌّ وَالثَّانِي رُبَاعِيٌّ، وَأَنَّ وَزْنَ الْأَوَّلِ فَعْلٌ وَالثَّانِي فَعَّلَ، وَثُمَّ فَرِيقٌ ثَالِثٌ يَرَى أَنَّ الْحَرْفَ الْمَكْرَرَّ زَائِدٌ عَلَى بِنَاءِ فَعْلٍ، وَيَرَى أَنَّ يُزَادُ فِي مِيزَانِ الْكَلِمَةِ¹⁵⁴، فَيَكُونُ وَزْنُ كَبْكَبَ فَعَّلَ، وَلَمْ تَمْ فَعَّلَ، وَعَسَّسَ فَعْلَ، وَنَهَّسَ فَعَّلَ، وَحَتَّحْتُ فَعَّلَ، وَهَكَذَا.

وَفِي ظَنِّي أَنَّ خَيْرَ الْأَرَاءِ فِي وَزْنِ الْمُضْعَفِ هُوَ أَنَّ يُكْرَرُ الْفَاءُ؛ فَرَقًا بَيْنَ مَا يَصْحُ إِسْقَاطُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الْمَكْرَرَيْنِ فِيهِ، مِثْلُ: لَمْ تَمْ وَكَبْكَبَ وَكَبْ، وَبَيْنَ مَا لَا يَصْحُ، مِثْلُ: جَوْجُزٌ وَسِمْسِمٌ، فَهَذَا يَكُونُ وَزْنُهُ (فَعْلًا).

القسم الثاني - إبدال المضاعف حرفاً معطلاً:

نَصَّ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ حَكْمَ التَّضْعِيفِ أَنْ يُبَدَّلَ مِنْهُ حَرْفٌ عِلَّةً¹⁵⁵. قَالَ الشَّنْقِيطِيُّ: " وَكَذَا حَكْمُ التَّضْعِيفِ فَإِنَّهُ يُبَدَّلُ مِنْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ"¹⁵⁶. وَلَيْسَ يَعْنِي هَذَا أَنَّهُ لَا يُبَدَّلُ مِنَ الْمُضَاعَفِ حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا تَسْمُحُ مِنْهُ فِي الْعِبَارَةِ. وَقَدْ كَشَفَ مَجْمُوعٌ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، مِمَّا كَرِهَ فِيهِ التَّضْعِيفُ، وَأُبَدِّلُ إِلَى حَرْفِ عِلَّةٍ عَنْ أَنَّ هَذَا الْإِبْدَالَ يَكُونُ إِلَى الْيَاءِ، وَإِلَى الْوَاوِ، وَإِلَى الْآلِفِ.

أولاً - الإبدال إلى الياء:

قال ابن منظور: "وقد يُبدلون بعض الحروف ياء"¹⁵⁷. وقال سيبويه: "وأما الياء ... وقد تُبدل من مكان الحرف المدغم"¹⁵⁸. وقال الفراء: "والعرب تُبدل في المُشدّد الحرف منه بالياء"¹⁵⁹. وقال أبو عبيدة: "العرب تُقلب حروف المضاعف إلى الياء"¹⁶⁰.

وإذا كان يُفهم من نصّي الفراء و أبي عبيدة أن إبدال حروف المضاعف إلى الياء لغة للعرب جميعاً، فإن قول المُبرّد: "وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد"¹⁶¹، ينفي مثل هذا الفهم؛ وهذا يؤكدُه أيضاً قول سيبويه - بعد أن عقد باباً لما شذ فُأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف -: "وكلُّ هذا التضعيف فيه عربيٌّ جيّد"¹⁶².

والإبدال إلى الياء أكثر من الإبدال إلى الواو أو الألف، أو إلى أي حرف آخر؛ لأنّ الياء "حرفٌ مجهورٌ، مخرجُها من وسط اللسان. فلما توسط مخرجُها الفم، وكان فيها من الخفة ما ليس في غيرها، كثُرَ إبدالُها كثرةً ليست لغيرها"¹⁶³. والحروف التي أبدلت منها الياء ثلاثة وعشرون حرفاً¹⁶⁴، وفق ما وقفت عليه في (لسان العرب). وهي: الهمزة، والباء، والتاء، والجيم، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والالف. وبهذا يندفع قول ابن عصفور: "وأما الياء فابتنى أبدلت من ثمانية عشر حرفاً، وهي: الألف، والواو، والسين، والراء، والنون، واللام، والصاد، والضاد، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والتاء، والجيم، والهاء والهمزة"¹⁶⁵.

والحروف التي أبدلت منها الياء، ليست كلها مما أبيل كراهية للتضعيف، فمنها ما أبيل لأجل ذلك، ومنها لغير هذه العلة، نحو قولهم في ثالث: ثالي، وقولهم في بئر: بير، وفي قرأت: قرئت¹⁶⁶.

وتلجأ العربية إلى إبدال المضاعف ياء، سواء أكان أول أم ثانياً أم ثالثاً، وسواء أكان التضعيف متوالياً أم كان مُنفصلاً، تفريقاً بين بناء وآخر، وتخفيفاً؛ لأنّ التضعيف عندهم ثَقِيلٌ مُستكره.

وإبدال الياء من المضاعف إبدالاً شاذّ، ليس مُطرداً¹⁶⁷، ولا يُقاسُ عليه، قال ابن يعيش: "قد أبدلت الياء من حروفٍ صالحةٍ على سبيل الشذوذ، ولا يُقاسُ عليه"¹⁶⁸، وكذلك نصّ ابن الحاجب على أن هذا الإبدال على غير قياس، ولكنه ذكر

أنه كثيرٌ في المضاعفِ في صيغتي فعلتُ وتعلتُ، وما كانَ راجعاً إليهما كاسمِ الفاعلِ والمفعول والمصدر¹⁶⁹.

ويكونُ هذا الإبدالُ من المثلثين؛ من الأول، ومن الثاني مفصولاً عن الأول أو غيرَ مفصول، ومن الثلاثة على التجاور، أو مفصولاً.

1- إبدالُ أولِ المثلثين:

يكونُ هذا الإبدالُ من أولِ المثلثين في بناءِ (فَعَالٍ) اسماً، وفي غيره اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

أ - الإبدالُ في بناءِ (فَعَالٍ): ذكرَ ابنُ منظورَ علتين لهذا الإبدال؛ الأولى كراهيةُ التضعيفِ ومجافاةُ، والثانية كراهيةُ أن يلتبسَ الاسمُ بالمصدر الذي يكونُ على البناءِ نفسه، ذلك أن بناءَ (فَعَالٍ) يأتي في الأسماءِ والمصادر؛ فلو لم يقعَ إبدالُ أحدِ الحرفين المُضعفين لاشتبهَ الاسمُ بالمصدر، وانعدمَ التفريقُ بينهما، فتلجأ العربيةُ إلى فكِّ التضعيفِ في الاسمِ بإبدالِ الحرفِ الأولِ من حرفي التضعيفِ ياءً، وأما المصدرُ فيبقى التضعيفُ فيه على حاله، كقوله تعالى: {وَكَذَبُوا بآيَاتِنَا كِذَابًا}¹⁷⁰؛ لأنَّ التباسَهُ بالاسمِ أصبحَ مأموناً بعد أن غيّرَ لفظُ الاسمِ بالإبدال. ويشتراطُ العلماءُ لحصولِ هذا الفكِّ ألا تكونَ الهاءُ في (فَعَالٍ)؛ فلو كانتِ الهاءُ فيه لما فكَّ تضعيفه؛ لأنَّ الهاءَ هي التي تفرّقُ الاسمَ والمصدرَ، فيكونُ التباسُ الاسمِ بالمصدرِ مأموناً بوجودِ هذه الهاءِ في الاسمِ. وقالَ ابنُ منظور: "لأنَّ كلَّ ما كانَ على فَعَالٍ من الأسماءِ أبدلَ من أحدِ حرفي تضعيفه ياءً، مثلَ دينارٍ وقيراطٍ؛ كراهيةُ أن يلتبسَ بالمصادر، إلا أن يكونَ الهاءُ، فيخرجُ على أصله، مثلَ: دَنَابَةٍ وصَنَارَةٍ، ودَنَامَةٍ وخَنَابَةٍ؛ لأنه قد أُمِنَ التباسُهُ بالمصادر"¹⁷¹.

ويبدو أن شرطهم ألا يكونَ في فَعَالٍ الهاءُ ليس صارماً. فقد ذكرَ ابنُ منظورَ في موضعٍ آخرٍ في (اللسان) - وفي أثناء مناقشتِهِ مفرّدَ أبابيلَ مِن قوله تعالى: {وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ}¹⁷² - أن أبا جعفرِ الرُّوَاسِيَّ زعمَ أن واحداً من إِيَالِهِ، وأنَّ الأزهرِيَّ في (التّهذيبِ) صوّبَ أن يُقالَ في واحدِهِ: إِيَالُهُ، كما قالوا: دينارٌ ودنانيرٌ، أي بإبدالِ الباءِ الثانيةِ ياءً كراهيةَ التباسِ الباعين، وهو ما منعهُ بعضهم؛ لكونِهِ بالهاءِ¹⁷³.

وناقشَ المبرّدَ إبدالَ أحدِ حرفي التضعيفِ ياءً في بناءِ فَعَالٍ، فنكرَ أنهم يُبدلونَ من المُضعفِ الأولِ ياءً للكسرةِ التي قبله، لأنهم يكرهونَ التضعيفَ والكسرَ، وذكرَ

أنه إذا زالت الكسرة، وانفصل أحد الحرفين من الآخر في الجمع أو التصغير ظهر التضعيف، نحو: دَنَانِيرٌ ودُنُنِيرٌ¹⁷⁴. وبهذه العلة، أي لأجل الكسر، فسّر ابن الجبّار إبدال إحدى واوي الديوان ياء¹⁷⁵.

وإبدال أول المثلين ياء في فعّال واجب لازم¹⁷⁶. ومن ذلك: ديباج وأصله دِبَاج، يدلّ على ذلك تصغيره على دُبَيْج، وجمعه على دُبَابِج¹⁷⁷، لكن بعضهم قال في جمعه: دَبَابِج، وفي تصغيره: دُبَيْبِج، فجعل البديل لازماً، ولم يجعل الباء بدلاً¹⁷⁸، والياء حينئذ ليست بدلاً من شيء، وإنما هي زائدة في اللفظ؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وعليه يكون وزن الكلمة فيعالاً¹⁷⁹.

وإيوان أصله دِيَّانٌ، لقولهم: دوتت ودَوَّوِينُ في الجمع، ودَوَّوِينُ في التصغير، لكن بعضهم قال في جمعه: دَيَّاوِينُ، فجعل البديل لازماً¹⁸⁰. والوجه هنا ألا يُبدل الواو ياء، لذا كان إبدالها شاذّاً؛ لأنّ الواو المُشدَّدة المكسورة ما قبلها الأصل أن تصيح؛ لتحصّنها بالإدغام¹⁸¹. وقال ابن الحاجب: وقَلَّبُوا ههنا الأولى، ولم يقلُّوا الثانية؛ لأنّه لو قلَّبُوا الثانية لأدى إلى قلبها¹⁸² جميعاً¹⁸³، فيصير اللفظ (دَيَّانٌ)، فيعود ثقیلاً للتضعيف فيه.

وقيراط أصله قِرَاطٌ، دلّ عليه ذلك قولهم في الجمع: قراريط، وفي التصغير: قُرِيرِيط¹⁸⁴. وقال العُكْبَرِيُّ: "وبزیده هنا حسناً أن في الراء في نفسها ضرباً من التكرير، فإذا صارت في حكم أربع ياءات¹⁸⁵، فازدادت ثقلاً، ففرّ منه إلى ما هو أخف¹⁸⁶، وهو الياء.

ودينار، وأصله دِنَارٌ، فأبدلت النون الأولى ياء، ويدلّ على ذلك قولهم في الجمع: دَنَانِيرٌ، وفي التصغير: دُنُنِيرٌ، وقولهم: رجلٌ مدنّرٌ أي كثير الدنانير¹⁸⁷. وذكر العُكْبَرِيُّ أن علة إبدال نونه ياء تقلّ التضعيف، وأنّ الذي يؤكد هذا النقل "أنّ النون تُشبه الواو في غنتها، وتثقل بالتشديد، فيزداد ثقلها، فإذا انكسر ما قبلها حوّلت إلى الياء"¹⁸⁸.

وشيراز، وهو مما لم يردّ في (لسان العرب)¹⁸⁹، وفي أصله ثلاثة أقوال. الأول شيراز، فأبدل من الراء الأولى ياء لتوالي المثلين. والأصل الثاني شوراز، لقولهم: شوريز وشوِيرِيز، فأبدلت الواو الساكنة ياء على حدّ إبدالها في ميزان وميعاد. والثالث أن الياء زائدة غير مُبدلة من راء ولا من واو، وأصل اللفظ مِن

شَرَزَ، لقولهم: شَيَارِيزُ وشَيِيرِيزُ¹⁹⁰. ووفق القول الثاني والثالث فاللفظ ليس من هذا الباب.

ويُـمَاسُ، قيل: أن أصله دِمَاسٌ، دلَّ على ذلك قولهم في الجمع: دِمَامِيسُ، فأبدلَ من الميم ياءً للتضعيف. وقيل: أن الياء زائدة لقولهم في الجمع: دِيَامِيسُ، وعليه فالياء ليست مُبدلة، وإنما زيدت للإحاق بمرداح¹⁹¹.

وهذا الإبدال في فعَالٍ إبدالٌ لازمٌ، لا يقاسُ عليه¹⁹²، وأمّا في غيره من تصاريِفِ الكلمة فالياء ليست لازمة؛ لكونها حرفاً مُبدلاً، والدليلُ على ذلك، كما أسلفنا، رجوعُها في بعض تصاريِفِ الكلمة إلى أصلها.

إذا القاعدةُ العامّةُ في إبدالِ أحدِ حَرَقي التضعيفِ ياءً أن يكونَ الاسمُ على بناءٍ (فَعَالٍ)، وأن يكونَ خالياً من الهاء. غيرَ أن هذه القاعدةَ غيرُ مُستميقة، فقد وردت أسماءٌ شُدّتْ على هذا الأصل، ولم يُبدَلْ من أحدِ حَرَقي تَضْعِيفِهَا ياءً، وليست فيه الهاءُ، كـ (الْخَنَابِ)¹⁹³.

ب - الإبدالُ في غيرِ فَعَالٍ:

من ذلك زِيرٌ ومَيزٌ، والأصلُ في الأولِ زَرٌ وفي الثاني مَرٌ. فقد نقلَ ابنُ منظور عن ابنِ الأعرابي أن من العربِ مَنْ يَـفْعُلُ ذلكَ فيقلبُ أحدَ الحرفينِ المُدغمين، فيقولُ في مَرٌ: مَيزٌ، ويقولُ في زَرٌ: زِيرٌ¹⁹⁴. وهذا القلبُ في زيرٍ ومَيزٍ لبعض العربِ فقط، وهذا يؤكدُ أنهما لغتانِ شاعتا معاً، وليستا فرعينِ لِزَرٍ ومَرٌ. ومن ذلكَ غَبا في قولِ الشاعر¹⁹⁵:

وفي بَنِي أُمِّ زُبَيْرٍ كَيْمٌ على الطَّعَامِ مَا غَبَا غَيْبٌ
والأصلُ فيه غَبٌ، فأبدلَ أحدَ حَرَقي التضعيفِ الألفَ، مثل: تَقَضَّى أصله تَقَضَّضٌ¹⁹⁶.

ومن ذلكَ أيضاً ائْتَصَلَ، الأصلُ فيه ائْتَصَلَ، قالَ الشاعر¹⁹⁷:
قَامَ بِهَا يُنْشِدُ كُلُّ مُنْشِدٍ فَأَيْتَصَلَّتْ يَمِثُّ ضَوْءَ الْفَرْقِدِ
فأراد: فاتصلت، فلما استتقل اجتماعُ التاءين، أبدلَ من التاءِ الأولى ياءً، كراهيةً للتشديد¹⁹⁸. وأصلُ ائْتَصَلَتْ اوتصلت، فالياءُ بدلٌ من التاءِ التي هي بدلٌ من الواو التي هي فاءُ الكلمة. وقالَ ابنُ الحاجب: "وقلبوا الأولى دونَ الثانية؛ لأنهم لو قلبوا الثانيةَ لأدّى إلى قلبِ الأولى؛ لأنَّ قلبَها تاءٌ إنما كانَ لأجلِ وقوعِ التاءِ بعدها... ولو قيل: إنَّ الياءَ مبدلةٌ عن الواو التي هي فاءٌ لم يكنْ بعيداً"¹⁹⁹.

واحتمالُ أن تكونَ الياءُ مبدلةً عن الواوِ أشارَ إليه المُبرِّدُ²⁰⁰، وأبو حيانَ حينَ ذكرَ الأخيرُ أنَ إبدالَ الواوِ تاءٌ في (الافتعال) وفروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول، ممَّا فاوؤه واوٌ يجري في لغةٍ غيرِ الحجاز، وأنَّ أهلَ الحجاز، لا يبدلونَ الواوِ تاءً، وإنما يُجرونها على القلب، فيقولونَ ايتصل، وأنَّ هذه اللغة، وإنَّ كانتَ حجازيةً فليستَ بفصيحةٍ عندهم²⁰¹. وأهلُ الحجاز هؤلاء قد يكونونَ هم المعنيين بقول سيبويه: "وأما ناسٌ من العرب فابتهم جعلوها (أي الواو) بمنزلةِ واوِ قال، فجعلوها تابعة حيثُ كانتُ ساكنة، كسكونها، وكانتُ مُعتلة، فقالوا: ايتَّعد²⁰². وإذا كانَ كذلكَ خرجتِ اللفظةُ من بابِ ما حوّلَ فيه التضعيفُ ياءً. وهذا البدلُ ضرورة²⁰³. وإبدالُ الياءِ من التاءِ قليلٌ؛ لُبعد مخرجِ الياءِ منها، ولكنَّ بينهما مُشابهة، فالتاءُ مهموسة والياءُ خفية، والهمسُ والخفاءُ مُتقاربان²⁰⁴. ومنهُ كذلكَ قولهم في إيمًا: إيمًا²⁰⁵، وفي أمًا: إيمًا²⁰⁶، فاستُعملَ التضعيفُ فأبدلَ من ميمها الأولى ياءً. وإبدالُ الميم في (إيمًا) ياءً منسوبٌ إلى تميم²⁰⁷، وهو إبدالٌ نادرٌ عندَ المُبرِّدِ؛ لأنَّ بابَ إبدالِ حرفي التضعيفِ ياءً أن يكونَ قبلَ المضاعفِ كسرةٌ فيما يكونُ على بناءٍ فعَّال²⁰⁸، وأمَّا (إيمًا) فقبلَ المضاعفِ فتحة. وهذا الإبدالُ غيرُ لازم²⁰⁹.

2- إبدالُ ثانيِ المثليين:

يُبدلُ من ثانيِ المثليين ياءً، سواءَ أكانَ المثلانِ متجاورين أم كانَ أحدهما مفصولاً من الآخرِ بفاصلِ حرفٍ.

أ - فمن إبدالِ ثانيِ المثليين ياءً على التَّجاوُرِ تصدية، في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً)، والأصلُ فيه، كما نقلَ ابنُ منظور عن ابنِ السكيت عن أبي عبيدة، تَصِدَّةً، فأبدلتِ الدالُ الثانيةُ ياءً؛ لأنَّهُ من صَدَّ يَصْدُ، وهو التصفيقُ والصوت²¹⁰. وذكرَ ابنُ يعيَشَ أنَ الرُّسَميَّ (أبو جعفر الطبري) أنكرَ أن يكونَ هذا من مُحوّلِ التضعيفِ، وإنما الياءُ فيه أصليةٌ غيرُ مُبدلةٍ، وهو من الصدى، وهو حكاية الصوت. وقولُ أبي عبيدة غيرُ ممتنع عندَ ابنِ يعيَشَ، فتكونُ تفعيلةً كالتَّجَلَّةِ والثَّلَّةِ، فلما قلبتِ الدالُ الثانيةُ ياءً امتنعَ الإدغامُ؛ لاختلافِ اللفظين²¹¹. وإبدالُ الدالِ ياءً ههنا ليسَ على اللزوم.

ومنهُ أيضاً التَّنَادِي، الأصلُ فيه التَّنَادُّ من نَدَّ، وجعلوا منه قوله عزَّ وجلَّ: (يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُكُونُ مَذِيرِينَ)، بتخفيفِ الدال. ووجهُ ذلكَ أنهم لَيُّنُوا تشديدَ الدال،

وجعلوا إحدى الدالين ياءً، ثم حذفوا الياء، لتعتدل رؤوس الأبي، ويمكن أن يكون من النداء، فحذفت الياء لتعتدل رؤوس الأبي أيضاً²¹³.

ومنه كذلك الدوى على وزن الفعلي، والأصل فيه اللذى، فأبدلت الذال الثانية ياءً استخفافاً²¹⁴، ثم قلبت الياء واواً على حد قلبها في تقوى. وقيل: إن اللذى، وإن كان معناه اللذة، فليس من مادة لفظية (لذذ)، وإنما هو من باب سبطر، وما أشبهه²¹⁵.

ومنه أيضاً أحاط وحطاء، والأصل في الأول أحاطظ، على وزن أفاعِلْ، ثم قلبت الظاء الثانية التي هي لام ياء، والأصل في الثاني حطاط، فقلبت الظاء الثانية ياءً كراهية التضعيف، ثم أبدل من الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، كما قلبوها في نحو قضاء. وذكر ابن منظور أن قولهم: أحطيه عليه، قد يكون من محول المضعف، والأصل فيه أحطظته، وقد يكون من الخطوة، فلا يكون من هذا الباب²¹⁶.

ومنه أيضاً قولهم: لا أملاء، والأصل فيه أملاء، فأبدلت اللام الثانية ياءً²¹⁷. ومثله: أمليت، والأصل فيه أمليت، أبدلت اللام الثانية ياءً. ونقل ابن منظور عن الفراء أن أمليت لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأن أمليت لغة بني تميم²¹⁸ وقيس. وقد نزل القرآن الكريم بالغنثين. فمن أمليت قوله تعالى: (فهي تملئ عليه بكره وأصيلاً)²¹⁹، ومن أمليت قوله تعالى: (فلنملن وليه)²²⁰ بالعدل²²¹. ومعنى هذا أن أملى ليست مما حوّل مضاعفة ياء عند الفراء، بل هما لغتان إحيين أو قبيلتين كما ذكر ابن الجبان²²²، وأكد الزمخشري²²³، والفيومي²²⁴، واختاره ابن يعيش؛ لأن تصريفهما واحد، نقول أملى الكتاب يمليه إملاء، وأمله يملأ إملاً، فليس جعل أحدهما أصلاً والآخر فرعاً بأولى من العكس²²⁵، ولم يستبعده أبو حيان²²⁶. وتغيير أمليت إلى أمليت ليس واجباً، وإنما غير استحساناً²²⁷، والتضعيف فيه صحيح جيد²²⁸؛ لكونه إيدالاً غير لازم²²⁹.

ومنه انتميت، وأصله انتمنت، أبدلت الميم الثانية ياءً، كراهية التضعيف، قال الشاعر:

تزورُ امرأاً إملاً إلهةً فينقي وأماً يفعل الصالحين فيأتمى²³⁰

قال الأشموني: "قال ابن الأعرابي: أراد فيأتم. فأبدل الميم الثانية ياءً كراهية التضعيف، وهو إيدال غير لازم²³¹.

ومنه أيضاً أن أبا إسحق الزجاج جعل (الحمي) في قول العجاج:

قواطينا مكة من ورق الحمي

مما أبدلت فيه الميم الثانية ياء. وتفسير ذلك أنه أراد الحمام، فحذف الألف، فصارت الحَمَم، فاجتمع حرفان من جنس واحد، فلزمت التضعيف، فأبدل من الميم الثانية ياء، كقولهم في تَطَلَّيْتُ: تَطَلَّيْتُ، لنقل التضعيف، ونقل حرف الميم، وكسر ما قبل الياء؛ ليتسلم من الانقلاب إلى الألف. وقيل: إنه حذف الميم من الحمام، وقلب الألف ياء. وهذا الحذف شاذ، لا يجوز أن يقال في الحمام: الحمي²³³. وذكر الشنتمري وجهًا ثالثًا استحسنته، وهو "أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها للدلالة على المحذوف منها وبنائها بناءً بدو، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية"²³⁴.

ومما أبدل أحد حرفيه ياء المهيمن، والأصل فيه المؤأمن، بهزتين، فحولت الهمزة الثانية ياء كراهية التشديد، فصارت مؤئمينًا، ثم أبدل من الهمزة الأولى هاء، كقولهم: هراق وأراق. وقيل إن أصله مؤيمن على وزن مفعيل من الأمانة، والهاء بدل من الهمزة²³⁵.

ومنه يُشاري، في حديث السائب: "كان النبي، صلى الله عليه وسلم، شريكي، فكان لا يُشاري ولا يُماري ولا يُداري". فقد قيل إن (يُشاري) من محول التضعيف، والأصل لا يشارر، ثم قلب إحدى الراءين ياء. وقيل: إنه من شري²³⁶، وهذا الوجه هو الأرجح عند ابن الأثير²³⁷.

ومنه الفظي، والأصل فيه الفظ، فقلبت الظاء ياء. وقيل: إن لامة ياء، وليست مُحولة من الظاء²³⁸. ولم يُذكره ابن منظور في (فقط).

ومنه حسيث بالشيء وحسيثه وأحسيث، والأصل فيه حسيث وحسيثه وأحسيث، فأبدلت السين الثانية ياء؛ كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد²³⁹. وذكر الزجاجي أن إبدال الياء من إحدى السينين في حسيث بالشيء أقيس²⁴⁰.

ومن ذلك ما حكاه أبو العباس ثعلب: لا ورَبِّكَ لا أفعل، يُريدون لا وربك لا أفعل، فأبدل الباء الثانية ياء؛ لأجل التضعيف²⁴¹. وهو بدل غير لازم، ولا مقيس، وشاذ نادر في كلام العرب؛ لأن الثلاثي المجرد لا يُقلب فيه أحد المثلين، فكما لا يقال في نحو: مَدَدْتُ: مَدَيْتُ، كان قولهم: ربيك، شاذًا²⁴².

ومن ذلك الطلا، الأصل فيه عند ابن فارس الطلل، ثم أبدل إحدى اللامين ياء. قال مُعلقًا على ذلك قول الشاعر²⁴³:

وَحَدَّ كَمَنْ الصُّلْبِي جَلَوْتُ جميل الطلا مُستشرب الورس أكل

"فهذا إن صحَّ فهو عندي من الإبدال، كأنه أرادَ الطَّل، ثمَّ أبدلَ إحدى اللامين حرفاً معطلاً. وهو من تَقْصِيّ البازي، وليسَ يبيعي²⁴⁴". وأوردَ ابنُ منظور البيتَ في (اللسان) من غير أن يُشيرَ إلى أن فيه إبدالاً²⁴⁵.
ومن ذلك أيضاً مَأيَم، والأصلُ فيه مَأمِم، كرهَ التضعيفُ فيه، فأبدلتِ الميمُ الأخيرةَ ياءً، فالتِ الكلمةُ إلى مَأي، ثمَّ أصابها قلبُ مكانيٍّ، فتقدّمتِ الياءُ المُبدلةُ إلى موضعِ العين، فصارتِ مَأيَم²⁴⁶.

ومما أبدلَ أحدُ حرفي تضيغيفه ياءً كراهيةً لاجتماعِ المثلثين ذافي، والأصلُ فيه ذَافِف²⁴⁷. وتُضافُ الماءُ، والأصلُ فيه تُضافُ²⁴⁸. ومنه المَظَالِي، وأصله المَظَالِل²⁴⁹. وقولهم: إنه لصاحبُ ضَدَى، وأصله ضَنَدَ. وتليية، والأصلُ فيه تليية، فأبدلتِ الباءُ الثانيةَ ياءً كراهيةً لاجتماعِ المثلثين²⁵⁰.

ومنه، وهو ما لم يردَّ في (لسان العرب) تُنسل، في قول امرئ القيس²⁵¹:
وإن كنتَ قد ساءتكَ مِئي خَلِيقَةٌ فسُلي ثيابي من ثيابك تُنسل
قال أبو حيان: "قالوا: أصله تُنسل"²⁵². وجعله أبو بكر الأنباري من نسل²⁵³.
وهو كذا في حاشية الديوان.

ب - كما يُبدلُ ثاني المثلثين ياءً، وإن كان مفصلاً بفواصل:

من ذلك جداء في قول الشاعر²⁵⁴:

يُنشَبُ في المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ انْشَبَ مِنْ مَاشِرِ جَدَاءِ

والأصلُ فيه جَدَاد، فأبدلَ من الدالِ الثانيةِ ياءً، وبينها وبين الدالِ الأولى الالفُ حازمةً. وذكرَ ابنُ منظور أن هذا الإبدالَ ليسَ واجباً، وأنه غَيْرُ استحساناً، فسأغ ذلك فيه²⁵⁵. ونقلَ الفارسيُّ هذا المذهبَ عن ابن حبيبٍ وغيره من البغداديين²⁵⁶. وإخالَ أن استعمالَ جداء بدلاً من جداد ههنا أملتُهُ الضرورةُ الشعريةُ بسببِ حرفِ الرويِّ الهمزة.

ومنه قولهم في جميع دِيجُوج: دِياج، فالأصلُ فيه دِياجِج، فكرهوا التضعيفَ، فأبدلوا من الجيمِ الأخيرةَ ياءً، فاجتمعتْ مَعَ الياءِ الأولى، فصارتِ (دياجي)، فحففوا إحدى الياعين، فصارتِ (دياج من قبيل المنقوص، من باب جوار²⁵⁷. وقد ناقشَ ابنُ منظور هذا الجمعَ في (اللسان)، فذكرَ أن الدِيجُوجَ يجمعُ على دِياجِج، ودِياج، وأنَّ أصلَ دِياج - كما يرى ابنُ جني - هو دِياجِج، ثمَّ حَفَفُوهُ بحذفِ الجيمِ²⁵⁸. والفرقُ

واضح بين القولين، فاللفظ من محول التضعيف وقق القول الاول، ليس منه وقق قول ابن جني).

ومن ذلك أيضاً جمعهم العنْجُوجَ على عَنَاجِي، والاصل فيه عَنَاجِجٌ، ثم حُوِلَتْ الجيمُ الأخيرةُ ياءً²⁵⁹.

ومنه أيضاً صَهْصَهَتْ بالقوم، وَدَهْدَهَتْ الحجرَ، الأصلُ في الاولِ صَهْصَهَتْ²⁶⁰، وفي الثاني دَهْدَهَتْ الحجرَ، فحوِلَتْ الهاءُ الثانيةُ ياءً للتضعيفِ، وإن كان الفصلُ قد وقعَ بينَ الهاءينِ؛ لقربِ شبيهها بالهاءِ، فالياءُ مدَّةٌ والهاءُ نَفْسٌ، كما أنها مثلها في الخفاءِ والخفة²⁶¹. وقيل: إنَّ دَهْدَهَتْ ودهدِيتُ لغتان، وإنَّ الهاءَ لغةٌ تميم، والياءُ لغةُ أهلِ العاليةِ²⁶². وقد جعلَ العُكْبَرِيُّ الياءَ أصلاً، والهاءَ مُبدلةً منها. قال: "وقالوا في دُهْنِيَّةِ الجَعَلِ: دُهْنُومَةٌ، والاصلُ الياءُ، لقولهم: دَهْدَهَيْتُ الحجرَ"²⁶³. ومنه أَفْنَاءٌ، وهو مِمَّا فاتَ ابنَ منظور في (لسانِ العرب)، والاصلُ فيه أَفْنَانٌ، جمعُ فَنٍّ، فأبدلتِ النونُ الأخيرةُ ياءً لاجتماعِ المتلين، وإنَّ كانا مفصولين بحاجزٍ حَزَزَ بينهما، ثُمَّ قَلَبَتْ الياءُ همزةً، لوقوعها طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ²⁴⁶.

أ - إبدالُ ثالثِ الأمثالِ ياءً:

وأما إبدالُ ثالثِ الأمثالِ ياءً، فهو كثيرٌ في كلامهم، واسعٌ. قال أبو عبيدة: "والعربُ تَقْلُبُ حروفَ المضاعفِ إلى الياءِ"²⁶⁵. وذلك إذا اجتمعَ في الكلمةِ ثلاثةُ أحرفٍ مُتَشَابِهَةٍ، وكانتْ على وزنِ فَعَلٍ أو تَفَعَّلَ، ممَّا كانتْ عِيْلُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ، وضَعُفَتْ فيها العينُ، فيبدلونَ من الحرفِ الأخيرِ ياءً استتقالاً للتضعيفِ؛ لكونِهِ موضعاً يُكرَهُ فِيهِ التضعيفُ لتوالي الأَحرَفِ المُتَشَابِهَةِ، فيعمدونَ إلى تخفيفِهِ بإبدالِ الأخيرِ من هذه الحروفِ ياءً. وذكرَ اللغويونَ أنَّ في مثلِ هذا النوعِ من الألفاظِ مُطَرَّدٌ²⁶⁶.

والحروفُ التي تبدلُ ياءً هي: الباءُ، والتاءُ، والجيمُ، والراءُ، والزَّايُ، والسينُ، والصادُ، والضَّادُ، والطاءُ، والظَّاءُ، والعينُ، والقافُ، والكافُ، واللامُ، والميمُ، والنونُ، والهاءُ. وذكرَ العُكْبَرِيُّ أنَّ جميعَ حروفِ المُعْجَمِ تُبدلُ ياءً إذا تَكَرَّرَتْ²⁶⁷، واستثنى الأشمونيُّ الألفَ²⁶⁸، وهو غيرُ دقيقٍ كما سيأتي. ويكونُ الإبدالُ من الثالثِ على التجاورِ بينَ الأمثالِ، أو مفصولة.

أ - الإبدال من الثالث على التَّجاور:

من ذلك قولهم: لَبَّيْتُ، أصله لَبَّيْتُ فَعَلْتُ، فاستقلوا ثلاثَ باءاتٍ، فقلَّبوا الباءَ الأخيرةَ منها ياءً؛ لأجل التضعيف²⁶⁹. ومذهب ابن جني²⁷⁰ وابن يعيش²⁷¹ أن أصلَ ياءَ لَبَّيْتُ ليسَ بَاءً، وإنما هو مشتقٌ من لَفَظٍ: لَبَّيْكَ، اشتقوا من الصوتِ فعلاً، فجاؤوا به بحروفه، كما قالوا: سَبَّحَ من سبحانَ الله، فالياءُ في لَبَّيْتُ هي الياءُ في لَبَّيْكَ، وهي ياءُ التثنية²⁷².

وأما لَبَّيْكَ، ففي أصلها ثلاثة أقوال: الأولُ أنها من لَبَّبَ على وزنِ فَعَلَ، والثاني، وهو قولُ يونس، أنها من لَبَّبَ أيضاً، ولكلها على زنةِ فَعَلَ، لا فَعَلَ لَفَلَةٍ فَعَلَ في الأسماء. وعلى هذين القولين فالياءُ مُبدلة من الباءِ الثالثة، والقولُ الثالثُ أنه ليسَ من هذا الباب، والياءُ ياءُ التثنية، كسَعَدَيْكَ، وزِنْتُهُ فَعَلَيْكَ، واشتقاقه من اللَّبِّ بالمكان²⁷³.

ومن ذلك قولهم: رَبَّاهُ ثَرْيِيَّةً، فالأصلُ فيه: رَبَّيْهُ ثَرْيِيَّةً، فأبدلَ من الباءِ الأخيرةَ ياءً. وفي (ربا) ذكرَ ابنُ منظور أن رَبَّيْتُ ورَبَّيْتُ بمعنى واحد²⁷⁴، وفي إشارةٍ إلى أن اللفظين أصلان منفصلان.

ومن ذلك تَمَتَّى في الحَبَلِ، فالأصلُ فيه تَمَتَّتَ، فكَرَّهُوا تَضْعِيقَهُ، فأبدلوا التاءَ الثالثةَ ياءً²⁷⁵.

ومن ذلك أيضاً صَدَى يُصَدَّى، والأصلُ فيها صَنَدٌ يُصَنَدُ، من الصَّنَدِ، فلمَّا كثرت الدالاتُ قُلبتِ الأخيرةُ منها ياءً. وحُمِلَ على ذلك قوله جُلُّ ثَنَاؤُهُ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِيدُونَ}. وتفسيرُ ذلك أن أصلَ يَصِيدُونَ، يُصَنِدُونَ أي يَضْجُونَ ويعجُونَ، فحوَّلَ إحدى الدالاتِ ياءً، فصارت يَصِيدُونَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ على حدِّ حذفها في يَرْمُونَ²⁷⁶.

ومما أبدلَ فيه التضعيفُ ياءً قولهم: تَسَرَّيْتُ، وفي أصله خلافٌ. قيل: أصله تَسَرَّيْتُ²⁷⁷ من السرِّ، فلمَّا توالَتْ ثلاثُ راءاتٍ أبدلوا الأخيرةَ ياءً. وعليه تكونُ السُّرِّيَّةُ من تَسَرَّيْتُ، وأصلها سُرُورَةٌ من سَرَرٍ، ووزنها فُعُولَةٌ. وقيل: إنَّ سُرِّيَّةً على وزنِ فُعْلِيَّةٍ من السرور. وبناءً على هذين القولين فلامُهما راءٌ. وقيل: إنَّ تَسَرَّى تَفَعَّلَ، لَامُ الفعلِ واوٌ أبدلتَ منها الياءُ²⁷⁸. وقيل: يحتملُ أن يكونَ وزنُ تَسَرَّى تَفَعَّلَ، فالألفُ فيه زائدةٌ للإلحاق، فليستَ بدلاً من راءٍ ولا من واوٍ ولا من ياءٍ، بل تكونُ انقلبتْ ياءً كما قُلبتِ الألفُ في تَجَعَّبَى في قولك: جَعِبِيئُهُ فَتَجَعَّبَى؛ ياءً²⁸⁰. وتَسَرَّيْتُ غُلُطٌ عَنَدَ

الليث لا يصح، ومثال سُرِّيَّةٍ عندهُ فَعْلِيَّةٌ، من تَسَرَّرْتُ²⁸¹، وعند غيره صحيحٌ صوابٌ²⁸². وإبدالُ الرَاءِ ياءً في تَسَرَّيْتُ شاذٌّ، ليسَ بلازمَ عندَ سيبويه، والتضعيفُ فيه عربيٌّ جيدٌ²⁸³، وهو إبدالٌ لازمٌ كما يرى ابنُ عصفور، وأبو حيان²⁸⁴. ومنه كذلك شَرَى اللحمَ والأقِطَ والثوبَ ونحوها، والأصلُ فيه شَرَّرَهُ، وقد آلَ بالصنعةِ إلى لفظِ (ش ر ي)، استقلاً لتكريرِ الراءاتِ²⁸⁵.

ومنه أيضاً الشاءُ المَصْرَاءُ، أصله المَصْرَرَةُ، فلما اجتمعَ في الكلمةِ ثلاثُ راءاتٍ حُوِّلَتِ الأخيرةُ منها ياءً. ويمكنُ أن تكونَ من الصَّرِي، وعليه فليستَ من هذا الباب²⁸⁶.

ومن ذلك قولهم: تَعَزَّيْتُ عنه، أصلها تَعَزَّرْتُ، ثمَّ أبدلَ من الزاي الأخيرة ياءً للحققة. وقيل: إنَّ تَعَزَّى من عَزَى، وعليه فليسَ من هذا الباب²⁸⁷.

ومن ذلك دَسَّاءُ، الأصلُ فيه دَسَّنَهُ، فأبدلتِ السينُ الأخيرةُ ياءً، كَرَاهِيَةِ التضعيفِ، ومنه قولُ الله جلَّ ثناؤه: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا}²⁸⁸. وقالَ الفراءُ في هذه الآية: "وَنَرَى - والله أعلم - أَنَّ دَسَّاهَا من: دَسَّسْتُ، بُدِّلَتْ بعضُ سيناتها ياءً، كما قالوا: تَطَشَّيْتُ من: الظَّنُّ ... ونرى أَنَّ دَسَّاهَا دَسَّسَهَا؛ لأنَّ البخيلَ يخفي منزله وماله، وأنَّ الآخرَ يُبرزُ منزله على الأشراف؛ لئلا يَسْتَكْتِرَ عن الضيقان"²⁸⁹. وقالَ الزجاجُ: "ومعنى دَسَّاهَا جعلها قليلة خسيسة، ولكنَّ الحروفَ إذا اجتمعت من لفظٍ واحدٍ أبدلَ من أحدها ياءً"²⁹⁰.

ومن ذلك قَصَّيْتُ أَظْفَرِي، وقد ذكرَ ابنُ منظور أنَّ في أصلِهِ قولين. الأولُ أنَّ الأصلَ فيه قَصَّصْتُ، فلما توالَت ثلاثُ صاداتٍ حُوِّلَتِ إحداها ياءً للتخفيفِ²⁹¹. وإبدالُ الياءِ ههنا غيرُ لازمٍ كما يرى ابنُ عصفور²⁹². والقولُ الثاني، وهو للكسائي، أنَّ قَصَّيْتُ أَظْفَرِي ليسَ من مُحَوَّلِ التضعيفِ، وإنما أصلُ الياءِ فيه واوٌ من قَصَا، وأنَّ المعنى أخذَ من قاصِيتِها²⁹³. وهو ما أشارَ إليه الأشمونيُّ حيث قال: "إنَّ الياءَ ههنا أصلُها الواوُ، وأنَّ المعنى تَبَّعْتُ أَقْصَاهَا"²⁹⁴.

والإبدالُ في قَصَّيْتُ شاذٌّ، ليسَ بواجبٍ عندَ سيبويه، إذ إنَّ التضعيفَ فيه عربيٌّ كثيرُ الاستعمالِ²⁹⁵.

ومن ذلك تَقَضَّيْتُ من القَضَّةِ، وأصله تَقَضَّصْتُ، فأبدلتِ إحدى الضاداتِ ياءً²⁹⁶.

ومنه أيضاً تَقَضُّيْتُ، فالأصلُ فِيهِ تَقَضُّضْتُ من تَقَضُّضَ البازي، فلما كَثُرَتْ الضاداتُ صارتِ الضادُ الأخيرةُ ياءً. وذكرَ ابنُ منظور أنَّهم لم يَسْتَعْمِلُوا تَقَعَّلَ من لَفِظِ (ق ض ض) إلا مُبدلاً¹⁹⁷. وإبدالُ الضادِ ياءً شاذٌ^{299a}، غيرُ لازمٍ وَقَقَ رأيَ ابنِ عصفور³⁰⁰.

ومن ذلكِ التَّمْطِي، أصلُهُ التَّمَطُّطُ بَدَلْتُ الطاءُ الأخيرةُ ياءً، ومنهُ قولُهُ تعالى: (ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى إِهْلِهِ يَتَمَطَّى)، والأصلُ يَتَمَطُّطُ، فكَرَّةُ التَّشْدِيدِ، فَقَلِبَ الطاءُ ياءً. وذكرَهُ ابنُ منظورٍ أيضاً في (مطا)، وعليه فليسَ فِيهِ إبدالٌ³⁰¹.

ومن ذلكِ قولُهُم: حيةٌ تَنْطَلِي، أصلُهُ تَنْطَلِطُ، ثُمَّ أَبْدَلُوا الطاءُ الأخيرةَ ياءً³⁰²، وأما قولُهُم: في الجُرِّ يَنْطَلِي، فليسَ من هذا البابِ، وإِما هو من النطى³⁰³.

ومن ذلكِ أيضاً تَلَعَّيْتُ اللُّعَاغَ، فالأصلُ فِيهِ تَلَعَّعْتُ، فَكَرِهْتُ ثَلَاثَ عَيْنَاتٍ، فَأَبْدَلْتُ الْعَيْنَ الثَّالِثَةَ ياءً³⁰⁴. وهو إبدالٌ غيرُ لازمٍ³⁰⁵.

ومنه أيضاً شَقَى فلانٌ، والأصلُ فِيهِ شَقَفَ، فَأَبْدَلْتُ إِحْدَى الْفَاءَاتِ ياءً³⁰⁶. ومن ذلكِ عَنَتِ الدَّلْوُ تَعْقِيَةً، فالأصلُ فِيهِ عَقَقْتُ، فلما اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ قَافَاتٍ قَلَبُوا الأخيرةَ ياءً، ثُمَّ قَلَبْتُ أَلْفاً، وَحَذِفَتْ أَلْفُ لَانْتِغَاءِ السَّاكِنِينَ³⁰⁷.

ومن ذلكِ تَغَلَّيْتُ بِالْغَالِيَةِ، والأصلُ فِيهِ تَغَلَّلْتُ، فَأَبْدَلُوا مِنَ اللامِ الأخيرةِ ياءً. ومنعَ ذلكِ الْفَرَاءَ³⁰⁸، وَعَدَّ تَغَلَّيْتُ مُوَلَّدَةً³⁰⁹.

ومن ذلكِ أيضاً الطَّلَاءُ. فقد نَقَلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ مِنْ مَحَوَّلِ الْمُضْعَفِ، وَأَنَّ هَمْزَهُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ مُبْدَلَةٍ مِنْ لَامٍ³¹⁰. أي أَنَّ أصلَهُ الطَّلَالُ، فَأَبْدَلْتُ اللامَ الأخيرةَ ياءً، وَقَلَبْتُ الْيَاءَ هَمْزَةً لَوْقَوْعِهَا طَرَفًا بَعْدَ الْاَلِفِ الزَّائِدَةِ، وَعَلَيْهِ فَوْزُهُ الْفُعَالُ. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ في (طلي)³¹¹، وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَهَمْزُهُ مَقْلُوبَةٌ عَنْ يَاءٍ أَصْلِيَّةٍ.

ومِمَّا أَبْدَلْتُ فِيهِ اللامَ الثَّالِثَةَ ياءً نَظَلِي، وأصلُهُ نَظَلَالٌ³¹². ونَتَلَى، والأصلُ فِيهِ نَتَلَلٌ³¹³.

ومن ذلكِ تَكَمَّاءُ، الأصلُ فِيهِ تَكَمَّمَةٌ، فَأَبْدَلْتُ الْمِيمَ الأخيرةَ ياءً³¹⁴. وأوردَهُ ابنُ منظورٍ في (كمي)³¹⁵، وَبَنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ الْيَاءُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْمِيمِ، بَلْ هِيَ أَصْلٌ، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ عَنْ ابْنِ جَنِّي أَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ³¹⁶. وإبدالُ الْمِيمِ فِي تَكَمَّاءَ لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ³¹⁷. ومنهُ أيضاً، وهو مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ فِي (لسانِ الْعَرَبِ)، مَعَمِّيَّةٌ، الأصلُ فِيهِ مَعَمَّمَةٌ، فَأَبْدَلْتُ مِنَ الْمِيمِ ياءً، وَاجَازَ ابنُ جَنِّي أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْمَعَمِيِّ³¹⁸.

ومن ذلك تَطَلَّيْتُ على وزن تَفَعَّلْتُ، وأصله تَطَلَّيْتُ من الظَّنِّ، فأبدلوا النونَ الثالثة ياءً للتضعيف، لما كثرت النونات³¹⁹. وذكر أبو حيان أنه يحتمل أن يكون وزنه تَفَعَّلَيْتُ، والألفُ فيه للإلحاق، وليست بدلاً من النون³²⁰.

وذكر ابنُ منظور في (ظني) التظني، ولكنه أشعر أنه ليس من (ظني)، وإنما من الظَّنِّ. قال: ليس في باب الظاء والنون غيرُ التظني من الظَّنِّ، وأصله التَّظْلُنُّ، فأبدل من إحدى النونات ياءً، وهو مثلُ نَقَضَى من نَقَضُض³²¹.

وإبدالُ النون ياءً في تَطَلَّيْتُ شاذٌّ، ليس بلزوم عند سيبويه، والتضعيفُ فيه عربيٌّ فاش على السنتهم³²²، وهو إبدالُ لازمٍ عند ابن عصفور، وأبي حيان³²³.

ومنه أيضاً عَتَيْتُ الكتاب، والأصلُ فيه عَتَيْتُ، كثرت النونات وتقلَّ اجتماعها، فبدلت الأخيرة ياءً، وعليه فاصلُ عنوان عَتَان، فلما كثرت النونات أبدلوا من إحداهن واواً³²⁴. وفي موضع لاحق ذكر ابنُ منظور في عنوان كتاب لغات هي: عَوْنَتٌ وعَتَيْتُ وعَتَيْتُ³²⁵، فافهم كلامة أن عَتَيْتُ لغة، وليس من مُحَوَّل التضعيف. ومنه فحلَّ مُعَتَّى، قيل: إنَّ الأصلَ فيه مُعَتَّنٌ، فأبدلت من إحدى النونات ياءً، وقيل: الأصلُ فيه عني³²⁶. ومنه كذلك تَعَتَيْتُ، الأصلُ فيه تَعَتَّنْتُ، فحوَلْتُ النونَ الثالثة ياءً³²⁷.

ومن ذلك تَسَّى، فالأصلُ فيه تَسَّنَ، فحوَلْتُ السينَ الأخيرة ياءً³²⁸. وحمل أبو عمرو الشيباني³²⁹ على ذلك قولَ الله جلَّ ثناؤه: {انظرْ إلى طعامِكَ وَشَرابِكَ لَمْ يَسْئَلْهُ}، ورأى أن أصله يَسْئَلُنْ، من قوله تعالى: {مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ}³³⁰، فأبدلوا النونَ ياءً³³²، ثم قَلَبَتِ ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها، ثم انحذفت للجزم. وأورد ابنُ منظور أيضاً في (سنا)³³³، وعليه فليس من مُحَوَّل التضعيف.

وناقشُ الفراءُ هذه الآيةَ فأجاز أن يكونَ (يَسْئَلُهُ) مأخوذاً من السَّئَةِ، والمعنى: لم يتغيرَ بمرورِ السنينِ عليه، فإن كانتْ لامُها هاءً، فالهاءُ أصليةٌ، وهي من قولك: بعثتُ مَسائِهه، وإن كانتْ لامُها واواً، فالهاءُ زائدةٌ دخلتْ لبيان الحركة؛ لأنَّ السنةَ تُجمعُ سَنَوَاتٍ، ومثالُ (فَعَلْتُ) منه يأتي تاماً غيرَ محذوفٍ لامه، وهو شَتَّيْتُ، وإن كانتْ لامُها نوناً، عند مَنْ قالَ في تصغيرها: سُنَيْتَةٌ "جازَ أن يكونَ شَتَّيْتُ تَفَعَّلْتُ، أبدلتِ النونَ بالياء، لما كثرتِ النونات، كما قالوا تَطَلَّيْتُ، وأصله من الظَّنِّ، وذكرُ الفراءِ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ، وهو مَعَ قَلْبِهِ جازَ أن يكونَ مِنْ مُحَوَّل التضعيفِ³³⁵.

والإبدالُ في تَسْنِي إبدالٍ لازمٍ عندَ ابنِ عصفورٍ، وإبي حنّانٍ³³⁶.

ب - ويكونُ الإبدالُ من الثالثِ مفصولة:

من ذلكَ ذرّيةٌ. وفيها سِنَّه أوجّه. الأولُ أنها فُعْلولة، وأنَّ أصلها ذرْزُورَةٌ (ذرْزُورَةٌ) من الذرّ، ولكنَّ التضعيفَ لما كَثُرَ في الكلمةِ أبدلوا من الراءِ الأخيرةِ ياءً، فصارتَ ذرُويّة، ثُمَّ قُلِيتِ الواوُ ياءً وأدغمتْ في الياءِ، وحُوِّلَتِ الضمّةُ كسرةً للمجانسةِ.

والثاني أنها فُعيلة، وأنَّ أصلها ذرْزيرةٌ (ذرْزيرةٌ)، من الذرّ أيضاً، فأبدلتِ الراءُ الأخيرةَ ياءً للتضعيفِ، والكسرةُ على هذا أصلٌ، غيرُ مُبدلةٍ. والثالثُ أنها فُعليّة، وأنَّ أصلها ذرْزيرةٌ (ذرْزيرةٌ)، من الذرّ، والياءُ على هذا غيرُ مُنقلبةٍ، ياءُ النسبِ، وكانَ القياسُ ذرّيةً، بفتحِ الذالِ، ولكنهُ نسبٌ شاذٌّ، لم يَجْئِ إلا مضمومٌ الأولِ.

والرابعُ أنها فُعليّة، وأنَّ أصلها ذُرْزينةٌ (ذُرْزينةٌ) بالهمز، مِن ذرأ، فخففتْ همزُها، والزمّتِ التّخفيفَ. والخامسُ أنها فُعليّة، وأنَّ أصلها ذرُويّةٌ (ذرُويّةٌ)، مِن ذرأ اللهُ الخلقَ ذرّوا، وأنَّ ذرأَ لغةٌ في ذرأ.

والسادسُ أنها فُعولة، وأنَّ أصلها ذرْزُووةٌ (ذرْزُووةٌ) مِن ذرأَ يذرُوه، مثل: مَعْرُوُ (مَعْرُوٌ)، فغُيِّرَتِ الكلمةُ فصارتَ كذلكَ.

وبناءً على المذاهبِ الأربعةِ الأخيرةِ، فليستِ الكلمةُ من مُحَوَّلِ التضعيفِ³³⁷. ومن ذلكَ مكّاكي، الأصلُ فيه مكّاكيك، فأبدلوا من الكافِ الياءَ الثانيةَ كراهيةً للتضعيفِ³³⁸، وأما الياءُ الأولى، فهي بدلٌ من واوِ المفردِ مكوكٍ صارتَ ياءً في الجمعِ؛ لانكسارَ ما قبلها³³⁹. وهو بدلٌ غيرُ لازمٍ³⁴⁰.

ومنه أيضاً المُرّاءُ. فقد نقلَ ابنُ منظورٍ عن أبي عليٍّ الفارسيّ أنَّ المُرّاءَ مِن مُحَوَّلِ المُضَعَّفِ، مِن غيرِ تبيينِ أصلِهِ³⁴¹. وأرى أنَّ أصله المُرّارُ، ثُمَّ حُوِّلَتِ الزايُّ الأخيرةُ ياءً، وقُلِيتِ الياءُ همزةً لوقوعِها بعدَ الألفِ الزائدةِ، وعليه فوزنُها الفُعْالُ. ونُقِلَ عن أبي بَرّي³⁴² أنَّ وزنَ المُرّاءِ يجوزُ أن يكونَ فُعلاءَ مِنَ المَرِّ، وهو الفضلُ، والهمزةُ فيه للإلحاق، فهو بمنزلةِ قوباءٍ، وأن يكونَ فُعلاً مِنَ المَرِّيةِ، وأنَّ المعنىَ فيهما واحدٌ، لأنَّهُ يُقالُ: هو لمرُّ مِنه، وأمرُّ مِنه، أي أفضلُ³⁴³. وعلى هذا فليستِ الكلمةُ ممّا حوِّلَ فيه أحدُ حُرُفي التضعيفِ.

ثانياً - الإبدال إلى واو:

قال الفراء: "والعرب يُبدلُ في المُشدِّدِ الحرف منه بالياء والواو"³⁴⁴. ويُبدلُ العربُ الواو في المثليين أو الثلاثة.

أ - والإبدال في المثليين يكون من الأول، ومن الثاني. فمما أُبدلَ مثله الأولُ الصِّيَاغ، والأصل فيه - كما يرى ابنُ الجني³⁴⁵ - الصَّوَاغ، فأبدلَ من الواو الأولى ياءً، لكون الياء أخفَّ من الواو، كراهيةً للقاء الواوين، ولا سيما فيما كثر استعماله، فصارَ تقديره الصَّيَّوَاغ، ثمَّ قلبوا الواو ياءً، وذكر ابنُ منظور أنَّ الصِّيَاغ والصَّوَاغ مما تعاقب عليه الياء والواو في لغة أهل الحجاز³⁴⁶. والمُعاقبة بين الواو والياء يستعملها أهلُ الحجاز³⁴⁷.

وقد جعل بعضُ المحدثين تحويلَ الواو ياءً بعضَ أدلةٍ استدللَّ بها على ميل القبائل المتحضرة إلى الكسر، لكون الياء امتداداً للكسرة، وإستبعد أن تكون إحدى الصيغتين أصلً والأخرى فرعاً، وأن تكون إحداهما بمثابة التطور للأخرى، ورجَّح كونهما من بيئتين مختلفتين، استعملتا جنباً إلى جنب في زمن واحد³⁴⁸.

وقد يُبدلُ أحدُ المثليين واواً، وقد فصلَ بينهما فاصلٌ، من ذلك ذَوَائِبُ جَمْعُ ذَوَابَةٍ، الأصلُ فيه ذَائِبٌ، فأبدلَ من الهمزة الأولى واوً، فراراً من اجتماع همزتين، بينهما ألف³⁴⁹. وقال أبو حيان: "والألفُ كأنها همزةٌ، فكانما اجتمع ثلاثُ همزاتٍ"³⁵⁰. ويذكرُ التصريفيون أنَّ هذا الإبدال واجبٌ لازمٌ في كلِّ همزةٍ تلتها ألفٌ جمعٌ متتاهٍ بعدها همزة³⁵¹.

ومما أُبدلَ مثله الثاني واواً الأولُ، الأصلُ فيه أولٌ، عند مَنْ ذهبَ إلى أنَّ تأسيسه من (أول)، فأبدلتِ الهمزةُ الثانيةً واواً، كراهيةً للتضعيف، وأدغمت في الواو³⁵².

ومن ذلك يَشْبُو، والأصلُ فيه يَشْبُ، فأبدلتِ الباءُ الثانيةً واواً. قال الفراء: "والعربُ يُبدلُ في المُشدِّدِ الحرف منه بالياء والواو ... سمعتُ بعضَ بني عَقيْلٍ يُشْدُ"³⁵³.

يَشْبُو بها تشجانه من التشيج

هذا آخرُ بيتٍ، يُريدُ: يَشْبُ: يظهرُ، يُقالُ: الخِمارُ الأسودُ يَشْبُ لونَ البياض، فجعلها واواً، وقد سمعته في غير ذلك³⁵⁴.

وقد ذكر ابن منظور هذا المعنى في شَبَّ بقوله: "وَسَبَّ لَوْنُ الْمَرَأَةِ خِمَارٌ أَسْوَدُ لِبَسَتِهِ، أَيْ زَادَ فِي بَيَاضِهَا وَلَوْنُهَا، فَحَسَنَتْهَا؛ لِأَنَّ الضَّبَّ يَزِيدُ فِي ضِدِّهِ، وَيُبْذِي مَا حَقِيَ مِنْهُ"³⁵⁵، ولكن فائتة الإشارة إلى لَفْظِ يَسْبُو، وأتت من مُحَوَّلِ التضعيف. ومنه كذلك الحيوان، وأصله الحَيَّانُ، فقلَّبوا الياءَ التي هي لَامٌ واوًا؛ استكراها لتوالي الامثال. ومذهب المازني أن الواو أصل في الحيوان، وأتت حُرْفٌ غيرُ مبدلٍ، ومذهب آخرين أن الياءَ قلَّبت واوًا أنقل من الياء؛ ليكون هذا القلب عوضاً عن كثرة دخول الياء، وغلبتها عليها³⁵⁶. وقيل: إن الياءَ قلَّبت واوًا لئلا تلتبسَ بمثنى الحياء، وهو الغيث³⁵⁷.

ومنهُ أيضاً حيوة، الأصلُ فِيهِ حَيَّةٌ، فقلَّبت الياءَ واوًا "لضرب من التوسيع، وكراهية لتضعيف الياء"³⁵⁸. ولعل المقصود من التوسيع هو إرادتهم أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها، قال ابن جني: "حيوة، وأصله حَيَّةٌ، فأبدلوا الياء واوًا، وهذا ... إنما هو لما قدمنا ذكره: من التعويض والواو من كثرة دخول الياء عليها"³⁵⁹، أو أن المقصود بذلك هو أن حيوة علم والأعلام يكثر فيها التغيير، ما لا يكثر في غيرها³⁶⁰.

وقلَّب الياء واوًا في حيوة والحيوان غير مقيس، وجاء على ما لم يُستعمل؛ لأنه ليس في كلامهم ما عيَّنه ياءٌ ولا ميمٌ واو³⁶¹، أي لم يُستق من لفظه فعل، قال سيبويه: "وقالوا: حيوة، كائت من حيوت³⁶²، وإن لم يقل³⁶³". ومهما يكن من أمر فعدولهم هنا عن الخفيف، وهو الياء إلى الثقيل، وهو الواو؛ ليختلف اللفظان، ويخف بذلك؛ يؤكد شدة استكراههم التضعيف، والفرار منه.

ب - وأما الإبدال إلى الواو من أحد الثلاثة: فقد تكون الامثال متجاورة، أو مفصولة. فمن المتجاورة نحو الشجوي والعموي، والأصل الشجبي والعمي، نسبة إلى الشجي والعمي، فلما تواترت ثلاثة أمثال، كرهوا ذلك، فقلَّبت الياء الأولى³⁶⁴ واوًا كراهية لذلك. وهذه هي حال الأسماء الثلاثية المنتهية بياء إذا أضفت إليها ياء النسب³⁶⁵.

ومنهُ أيضاً نحو حيوي، أصله حَيَّي، نسبة إلى حي، فقلَّبت الياءَ الثانية واوًا كراهية لاجتماع الامثال. ونقل ابن منظور عن أبي عمرو أنه كان يقول: حَيَّي³⁶⁶.

ومن المفصولة قولهم في جمع القس: قساوسة، الأصل فيه قسايسة، فكثرت السينات فأبدلت الوسطى واوا. جاء في (لسان العرب) نقلاً عن الفراء في تفسير جمعهم الأثون على أثنين: "وهذا كما جمعوا قسا³⁶⁹ على قساوسة، أرائوا أن يجمعوه على مثال مهالية، فكثرت السينات، وأبدلوا إحداهن واوا³⁶⁸. وفي موضع سابق في (اللسان) نقل ابن منظور رأي الفراء في جمع القس على النحو الآتي: "وقال الفراء في كتاب (الجمع والتفريق): يجمع القسيس قسيسين، كما قال تعالى³⁶⁹، ولو جمعه قسوسا كان صواباً؛ لأنهما في معنى واحد، يعني القس والقسيس، قال: ويجمع القسيس قسايسة، يجمعوه على مثال مهالية، فكثرت السينات، فأبدلوا إحداهن واوا³⁷⁰. وواضح أن (قسايسة) ليست مرادفة، وإنما المراد قساوسة.

ثالثاً - الإبدال إلى الألف:

يُبدل إلى الألف أحد المتلين. ويكون الإبدال من الأول ومن الثاني. فمن الإبدال من الأول ذائوة. وهو مما لم يرد في (لسان العرب)، ولكن الفراء ذكره في جملة ألفاظ أبدلت العرب الحرف المشدد منها بالياء والواو. قال: "والعرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو ... ويقال: ذوئه وذائوته³⁷¹. ولم يزد الفراء على قوله: (ذوئه وذائوته) شيئاً، ولم يفسر ذلك.

والذي لا شك فيه أن التحويل ههنا ليس إلى واو أو إلى ياء، وإنما هو إلى الألف، وعليه فإرى أن الأصل ذوئة، من الذو، فأبدلت الواو الأولى ألفاً؛ كراهية التضعيف، وليس هذا الإبدال على حد إبدالها ألفاً في نحو: قال ونام؛ وذلك لأن الواو الأولى في ذوئة ساكنة، وفي قال ونام متحركة، ومعلوم في باب الإعلال أن الواو لا تقلب ألفاً إلا إذا تحركت، وانفتح ما قبلها، وأما إذا سكنت وانفتح ما قبلها فلا تقلب ألفاً³⁷²، كالواو في نحو حوض، ونحو.

ومما أبدل فيه المثل الثاني ألفاً آخر، والأصل فيه آخر، على وزن أفعَل، فأبدل من الهمزة الثانية ألفاً³⁷³، فراراً من ثقل التضعيف، مع عسر النطق بالهمزتين؛ لكون الثانية ساكنة. وكانت الثانية هي المبدلة لا الأولى؛ لأن إفراط الثقل قد حصل بالثانية³⁷⁴. ومثله أتم³⁷⁵ وأمن³⁷⁶ وغير ذلك.

ويذكر التصريفيون³⁷⁷ أنه إذا اجتمعت همزتان، الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدل من الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبلها؛ ليخف اللفظ، فراراً من التضعيف، وثقل اللفظ؛ وذلك لأن الهمزة حرف ثقل، وبانضمام أخرى إليها ساكنة يزداد الثقل، وترداد الكلفة بالنطق بهما؛ الواحدة بعد الأخرى، ومن هنا وجب

إدغامُهما، وذلك غيرُ ممكن، فتعينَ إبدالُ الثانيةِ من جنس ما قبلها ولا يصحُّ تليينُها؛
"لأنَّ الهمزةَ الملتينةَ في حكم المحققة"³⁷⁸.

وإبدالُ الهمزةِ هُنا واجبٌ لازمٌ³⁷⁹. وتُعطى الألفُ التي هي بدلٌ من الهمزةِ في
التصغيرِ والجمعِ حكمَ ما لا أصلَ له في همزِ أبدا، فتجري مجرى ألفِ (ضارب)،
فتبدلُ واوا، فنقول: أوخر، وأوخر³⁸⁰. ولا يصحُّ تحقيفُها؛ للنقل، وأنَّ حركتها
عارضة³⁸¹.

ومن ذلك، وهو مما جاء مفصلاً، حَاحَيْتُ وَهَاحَيْتُ، والأصلُ حَيَّيْتُ
وَهَيَّيْتُ، فكَرَهُوا التضعيفَ، وإن كانَ مفصلاً، فقلُّوا الياءَ الأولى ألفاً للتخفيفِ³⁸².
وذكرَ سيبويه أُلهم "أبدلوا الألفَ لِشَبَّهها بالياءَ"³⁸³. وعكسَ السبوطي فذكرَ حَيَّيْ،
وأنَّ الأصلَ فِيهِ حَاحا، فقلُّوا الألفَ ياءَ كراهيةَ لاجتماعِ الامثالِ³⁸⁴. والصحيحُ
الأولُ، قالَ ابنُ السَّراج: "يُذَكَّرُ على أنَّها ليستَ فاعلتُ قولهم الحِحاءُ والعِيعاءُ"³⁸⁵.

الخاتمة:

لقد وقف علماء العربية قديماً على ظاهرة إبدال المضاعف في اللغة العربية، وأقرّوا بوجودها، وسلّموا بذلك كما أقرّ بها المحدثون، وبحوثها تحت قانون، أطلقوا عليه قانون المُخالفة، الذي يعدّ هذا النوع من الإبدال تطوراً يعرض في بعض الأحيان للأصوات اللغوية المتجاورة.

وغير شك أن البحث كشف عن أن العربية تجنّب التضعيف، واستكرهته، وأنها سعت إلى التخلص منه، بما أتيج لها من طرق، وكان منها إبدال المضاعف إلى حرف آخر.

وكشف البحث أيضاً أن العربية لجأت إلى إبدال المضاعف إلى حرف صحيح أو معتل في جميع حروف المعجم، وبخاصة إلى الياء، كلما تعذر الإدغام؛ لتحقيق مقاصد وأهدافاً تخدمها، من مثل التوسّع في الصيغ والأبنية، والتفريق بين المتشابه منها، والفرار من ثقل الأمثال؛ لأنّ اجتماع الأمثال ظاهرة من غير إدغام يؤدي إلى ثقل النطق بها؛ لأنّ النطق بالحرف بعد حرف من جنسه شاقّ على اللسان، يتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً، وبإبدال أحدها يختلف الحرفان، ويخفان، فييسرُ النطق بهما. بل إنّ حرصهم على تخفيفه دفعهم أحياناً إلى المبالغة في ذلك حتى في الصوتين المدغمين.

وتبيّن البحث كذلك أن الإبدال ليس مخصوصاً بالأمثال تجتمع على التوالي، فقد أبدلت أيضاً مفصولة غير متوالية، وأنّ الإبدال يكون منها جميعاً، سواء أكانت أوائل أم ثواني أم ثالث، وأنّ الإبدال يُعرفُ بأمور يرجع فيها إلى المُبدل منه، كالجمع والتصغير وتصريف الكلمة، وإن لم يرجع فذا دليل على أصالة الصيغتين، كما يُعرف أيضاً بكثرة الاستعمال.

وأنبه البحث أيضاً على أن ظواهر الإبدال ليست جميعها مما اتفق فيه، بل بعضها محل خلاف، وهو ما دفعهم أن يعدّوا ذلك أثراً من آثار اختلاف اللغات.

وأظهر البحث إمكانية أن تُقسّم الألفاظ التي عرض فيها الإبدال من حيث الاستعمال أقساماً ثلاثة؛ الأول ما الإبدال فيه لازم وأنّ العرب لم تستعمله في كلامها إلا كذلك، والثاني ما إبداله جائز غير لازم، وأنّ استعماله مُبدلاً وغير مُبدل عربي كثير، والثالث ما إبداله شاذ، وأنّ استعماله مُبدلاً نادر، وعكسه هو الأصل.

وكشف البحث كذلك عن أنَّ المعاجم قد راعت، في كثير من الأحيان، هذا الإبدال في بنائها، بمعنى أنَّ الألفاظ ما ورد في بابين مختلفين، ومنها ما ورد في ثلاثة أبواب، وأنَّ بعض الموادَّ فانتت (لسان العرب)، ولم ترد فيه.

وبيّن البحث أيضاً أنَّ ظواهر إبدال المضاعف، وهي جزء يسير من ظاهرة الإبدال في العربية، تدفع ندوة ذلك عن العربية، قياساً إلى بعض اللغات السامية، وبخاصة الأكدية والآرامية، كما ذهب إلى ذلك بعض المستشرقين، وتؤكد عكس ذلك.

وأخيراً، وبناءً على ما رأيت في ظواهر هذا الموضوع، فليس ببعيد عندي أن يحمل ما أُبدل فيه أحد الأمثال إلى حرف آخر، على أنه أثر من آثار تعدد اللغات واختلافها – وقد أفصح اللغويون عن ذلك في كثير من الحالات – وأنه من قبيل الترادف، وهذا أولى من حملها على الإبدال المتعمد المحكوم بوجود علاقة ما بين المُبدل والمُبدل منه؛ لأنَّ القبيلة الواحدة لا تتكلم بالكلمة طورا بهذا الحرف، وطورا بذلك.

الهوامش:

1. ابن فارس: الصحاحي ص 333.
2. نشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الخمسين، الجزء الأول من 143 — 172.
3. يفرق بعض التصريفيين بين نوعين من الإبدال: النوع الأول يُبدل فيه الحروف من غيرها إبدالاً شائعاً أو شاذاً لغير إدغام، وهذا النوع يكون في اثنين وعشرين حرفاً، وقيل يكون في الحروف جميعها، والنوع الثاني إبدال الإدغام، ويكون هذا النوع في جميع حروف المعجم. وبعضهم لا يفرق بين النوعين، ويُناقشهما معاً. ينظر الخلاف في حروف البديل، وفي عدتها، وفي التراكيب التي جمعوها فيها: شرح الأشموني 585/2 — 590، والأزهري: شرح التصريح 466/2 — 467، وابن عصفور: المقرب 159/2، وأبو حيان: والنكت الحسان ص 249، والصبان: حاشية الصبان 279/4، وأنيس: من أسرار اللغة ص 71.
4. وينظر في طرق الفرار من توالي الأمثال: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
5. ابن جني: الخصائص 227/2.
6. العكبري: الباب 469/2.
7. اللسان 351/3 (قرد)، وينظر: 410/10 — 411 (حرك)، والسيوطي: الأشباه والنظائر 21/1، وعبد التواب: التطوير اللغوي مظاهره وغلله وقوانينه ص 44.
8. العكبري: الباب 248/2.
9. الأزهري: شرح التصريح 466/2.
10. ينظر: اللسان 344/1 (خبب)، و 350 (خرب)، و 366 (خنب)، و 399 (ريب)، و 731 (ليب)، و 40/2 (سنت)، و 58 (طست)، و 88 (مت)، و 114 (بثث)، و 129 (حثث)، و 131 (حثث)، و 262 (دجج)، و 284/3 (عدد)، و 304/4 (ززر)، و 358 (سزر)، و 450 (صزر)، و 82/6 (دسس)، و 154 (غيس)، و 87/7 (لمصص)، و 434 (سقسغ)، و 28/9 (جفف)، و 491/10 (مكك)، و 6/11 (أبل)، و 405 (طلل)، و 418 (طلل)، و 503 (غلال)، و 26/12، و 28، و 33 (أمم)، و 159 (حمم)، و 7/13 (أتن)، و 275 (ظنن)، و 294 (عنن)، و 512 (سنه)، و 550 (نهنه)، و 437/14 (شفي)، و 25/15 (طني)، و 104 (عنا)، و 246 (أذا)، و 249 (لعا).
11. ينظر: اللسان 401/1 (ريب)، و 330/2 (عنج)، و 246/3 (صدد)، و 358/4 (سزر)، و 401 (شرر)، و 425 (صزر)، و 409/5 (مزر)، و 49/6 (حسس)، و 73/7 (قصص)، و 208 (فضض)، و 404 (مطط)، و 320/8 (لمع)، و 180/9 (شفف)، و 127/11 (جمل)، و 405 (طلل)، و 629 (ملل)، و 527/12 (كمم)، و 272/13 (ظنن)، و 315 (غزن)، و 455/14 (صدي)، و 184/15 (قصا).
12. ينظر: اللسان 731/1 (ليب)، و 507/3 (لذذ)، و 292/4 (دندر)، و 321 (ززر)، و 336 (زور)، و 219/7 (قصض)، و 105/9 (دفف)، و 261/10 (عقق)، و 273/13 (ظنن)، و 437 (همن)،

- و14/214، و215 (حيا)، و289 (ذلا)، و456، و458 (صري)، و80/15 (عفا)، و159 (فطا)، و238 – 239 (لبي).
13. اللسان 267/3 (ضود).
14. اللسان 338/11 (سلال).
15. ابن منظور: 166/13 (دون).
16. اللسان 420/3 (نند)، و12/12 (لدم)، و23/13 (أمن). قال ابن منظور مُعلقاً على قوله تعالى: {يَوْمَ التَّنَادِ} الآية 32 من سورة غافر: "وَيَكُونُ التَّنَادُ، بِتَخْفِيفِ الدَّالِّ، مِنْ نَدٍّ، فَلْيَكُونُوا تَشْدِيدَ الدَّالِّ، وَجَعَلُوا إِحْدَى الدَّالَيْنِ يَاءً...". اللسان 420/3 (نند).
17. ينظر: اللسان 13/4 (أخر).
18. ينظر: اللسان 294/13 (عنن).
19. ينظر: اللسان 12/4 – 13 (أخر).
20. ينظر: اللسان 377/5 (عزز)، و52/15 (عزا)، و284 (مطا).
21. ينظر اللسان 460/7 (لظظ).
22. اللسان 410/10 – 411 (حرك).
23. ينظر الاسترأبادي: شرح الشافية 197/3، والأشموني: شرح الأشموني 585/2.
24. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربي ص 33.
25. أنيس: الأصوات اللغوية ص 210.
26. فندريس: اللغة ص 91.
27. عبد التواب: التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 163 – 164، والتطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه ص 37.
28. المبرد: المقتضب 270/1.
29. البيت من البسيط، وهو لتأبط شراً في المفضليات للضبي ص 28، وسر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.
30. ابن جني: سر صناعة الإعراب 179/1. وينظر: للخصائص 55/2.
31. أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.
32. عبد التواب: التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 149. وينظر: التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه ص 17.
33. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 35.
34. المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 117. وينظر: غنيم: اللهجات في الكتاب لسببويه ص 229.
35. اللسان 215/14 (حيا).

36. اللسان 366/1 (خبب)، و4/292 (ندر). وينظر: الاسترأبادي: شرح الشافية 211/3.
37. اللسان 344/1 (خبب)، و8/434 (سغسخ)، و13/550 (نهنه).
38. اللسان 401/1 (ربب)، و1/731 (لبب)، و15/239 (لبي).
39. اللسان 264/15 (لذا).
40. اللسان 399/1 (ربب)، و1/731 (لبب).
41. اللسان 304/4 (ندر).
42. اللسان 350/1 (خرب)، و2/88 (مت)، و3/351 (قرد)، و6/82 (دسس)، و9/105 (نف)، و10/491 (مك).
43. اللسان 284/3 (عدد).
44. اللسان 249/15 (لعا).
45. اللسان 85/2 (طسس)، و15/238 – 239 (لبي).
46. اللسان 262/2 (دبج)، و12/159 (حمم).
47. اللسان 159/12 (حمم). وتفاضل الحروف من حيث الثقل أمرٌ معروفٌ غيرٌ منكورٍ.
48. اللسان 731/1 (لبب).
49. اللسان 358/4 (سزر)، و15/80 (عقا).
50. اللسان 7/13 (أنن)، و273 (ظنن)، و294 (عنن)، و502 (سنه)، و14/289 (ذلا).
51. اللسان 219/7 (قضض)، و10/261 (عقق)، و11/418 (ظلل)، و14/458 (صري).
52. اللسان 114/2 (بثث). ويرى ابنُ جنِّي أنه لما كان الغرض من إبدالِ الحرفِ بحرفٍ هو التخفيف، كان ذلك كأنه ضربٌ من التناولِ على الإدغام؛ ذلك لأنَّ الإدغام تخفيفٌ. ينظر: الخصائص 229/2.
53. اللسان 215/14 (حيا)، والمسيوطي: الأشياء والنظائر 19/1.
54. ينظر: اللسان 401/1 (ربب)، و2/40 (سنت)، و131 (حثث)، و330 (عنج)، و507 (لخذ)، و4/321 (ززر)، و336 (زور)، و358 (سزر)، و401 (شرر)، و450، و452 (صزر)، و5/377 (عزز)، و409 (مزز)، و6/49 (حسس)، و154 (عسس)، و7/73 (قصص)، و208 (فضض)، و404 (مطط)، و8/320 (لعم)، و9/28 (جفف)، و180 (شفف)، و11/6 (لئل)، و127 (جمل)، و338 (سلل)، و405 (طلل)، و503 (غلل)، و629 (مللل)، و717 (وأل)، و12/527 (كمم)، و13/272 (ظنن)، و275 (طنن)، و315 (غنن)، و14/437 (شغي)، و455، و456 (صدي)، و15/25 (طني)، و53 (عزا)، و104 (عئا)، و159 (فظا)، و184 (قصا)، و284 (مطا).
55. اللسان 215/14 (حيا).
56. ينظر في اجتماع احكام الأمثال: الاسترأبادي: شرح الشافية 238/3 – 246.

57. سيبويه: الكتاب 417/4. وينظر: المبرد: المتقضب 246/1، والاسترلاباذي: شرح الشافية 238/3 - 239.
58. فندريس: اللغة ص 94.
59. أنيس: الأصوات اللغوية ص 211.
60. عبد التواب: التفريقات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية ص 168. والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 41.
61. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 34.
62. ينظر: الاسترلاباذي: شرح الشافية 20/2، والعكبري: الباب 150/2 - 151، وابن ولاد: الانتصار لسبويه ص 227.
63. ينظر: سيبويه: الكتاب 371/3، وابن جني: الخصائص 232/2، 233، والعكبري: الباب 149/2 - 150، وابن يعيش: شرح المفصل 147/5. ومُهَيِّمٌ من هَوَمَ يَهْوَمُ إذا نام.
64. الأشموني: شرح الأشموني 587/2. وينظر: المبرد: المتقضب 65/1، وجاء في (اللسان 33/11 (أول): الأيكل: ذكر الوعول. وينظر 40 (أيل). ولم يُثَرِ ابن منظور إلى هذا الإبدال في هذه اللفظة. وينظر في المعجزة: عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص 133.
65. ينظر: المسيلي: شفاء العلل 1111/3.
66. ينظر: اللسان 140/3 (حدد)، و 115/14 (حيا)، والفارسي: المسائل العضديات ص 158.
67. ابن عصفور: الممتع في التصريف 389/1.
68. ينظر: الفراهيدي: العين 50/1، وينظر في كيفية معرفة الإبدال مطلقاً: الأشموني: شرح الأشموني 590/2.
69. اللسان 284/3 (عدد).
70. ينظر مثلاً: اللسان 129/2، و 131 (حث)، وابن جني: سر صناعة الإعراب 197/1، والخصائص 55/2، والتبريزي: شرح المفضليات 21/1، والبطليني: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 334.
71. اللسان 214/14 - 215 (حيا).
72. اللسان 58/2 (طست)، و 84 (لست)، و 87/7 (لصص)، و 442/8 (صوغ)، و 630/11 (ملل).
73. اللسان 321/4 (زرر)، و 3/7 (أجص)، و 285/14 (نرا)، و 106/15 (عنا).
74. وابن جني: الخصائص 54/2.
75. سيبويه: الكتاب 424/4.
76. الاستحسان نوع من أنواع الاستدلال، وفيه ضرب من التوسّع. للمزيد في معرفة مفهوم الاستحسان، ومواقف العلماء منه ينظر: الميوطي: الاقتراح في علم أصول النحو ص 180.
77. ابن جني: الخصائص 233/2.

78. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
79. اللسان 87/7 (لصص).
80. أبو الطيب اللغوي: الإبدال 174/1 وما بعدها. وينظر السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 460/1.
81. العكبري: اللباب 314/2.
82. الأشموني: شرح الأشموني 585/2.
83. ينظر الفراهيدي: العين 358/3 (مه)، واللسان 474/15 (ما) الفارسي، المسائل العضديات ص 51، والعكبري: اللباب 346/2.
84. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
85. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
86. اللسان 730/11 (وصل). ولهذا السبب ندرنا تكرار المتئين على المتجاور بين الفاء والعين في الأسماء، نحو: ذَنَنْ وهو اللب، وبَنِيْر وهو نوعٌ من السَّبَاع يشبه النَمْر، وَيَزِين وهو اسم موضع. وعلى العموم هي ستة أسماء كما ذكر الحلواني في (الواضح في النحو والصرف قسم الصرف ص 205). وأما في الأفعال فلم يقع مثل هذا التَّجاوُر بين الفاء والعين. ينظر: الفارسي: المسائل الحلييات ص 135.
87. اللسان 410/15 (وقي).
88. ينظر: المبرد 63/1، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 274، و482، وأبو حيان: النكت الحسان ص 256، والسلسلي: شفاء العليل 1082/3. وابن هشام: أوضح المسالك 319/3.
89. ينظر: المبرد 95/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 394/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 255، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 121، وابن عصفور: المقرب 162/2، والأشموني 601/2، والحلواني: الواضح في النحو والصرف قسم الصرف ص 205 – 206. وقد منعه بعضهم. ينظر: السيوطي: جمع الهوامع 25/6.
90. اللسان 717/11 (وَأُول). ومنهم من يرى أنَّ تَأْسِيسَهُ مِنْ (وُول)، والهمزة فيه هي همزة أَفْعَل، وأدغمت الواو ان معاً. ومنهم من ذهب إلى أنَّه مِنْ (وَأَل) وَأَنَّ الْأَصْلَ (وَأُول)، فقلبت الهمزة واواً وأدغمت. وعلى هذين المذهبين فاللفظ ليس من هذا الباب. ولم يذكر ابن منظور هذا اللفظ إلا في (وَأَل). وينظر: العكبري: اللباب ص 295، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 484.
91. العكبري: اللباب 291/2، و295 – 296.
92. السيوطي: جمع الهوامع 257/6.
93. اللسان 440/7 (حفظ).
94. اللسان 354/5 (رزز)، و357 (رنز). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.

95. اللسان 218/2 (ترج). والأكثر: هذا المثنوم، وهي فارسية معربة. ينظر: أدي شير: الالفاظ الفارسية المعربة ص 34.
96. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. كذا في (ارتشاف الضرب) حنط بالطاء، والصحيح بالطاء، كما سلف.
97. اللسان 350/1 (خرّب). والإجانة المَرَكَن التي تُفصلُ فيها الثياب، وهي فارسية معربة عن إكّانة.
98. اللسان 8/13 (أجن). ينظر: الجوهري: الصحاح 2068/5 (أجن)، والفارسي: المسائل الحلبيات ص 365.
99. ابن السكيت: اصلاح المنطق ص 176.
100. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 66/1 (أجنن).
101. اللسان 3/7 (أجص). ينظر: ابن السكيت: اصلاح المنطق ص 167، والتبريزي: تهذيب اصلاح المنطق ص 430، والفارسي: المسائل الحلبيات ص 365، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1. والإجاص الكُمَثْرَى ضربٌ من الفاكهة.
102. الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص 116. وينظر: الصنفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 83.
103. ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة ص 255.
104. البطلانيوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 195.
105. الأزهرى: شرح التصريح 401/2.
106. يوسف الآبة 31.
107. اللسان 279/3 (عند) و284 (عند). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 102، والقاللي: الأمالي 112/2، وابن سيده: المخصص 280/13. وفي (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لعبد الباقي فُهرست الآية {واعتنتَ لهنّ منّا} في (عند)، وليس في (عند).
108. اللسان 478/3 (تخذ).
109. سيبويه: الكتاب 483/4. ينظر: الأشموني: شرح الأشموني 590/2، وغنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه ص 227. واستخذ، قيل: من أخذ (الجوهري: الصحاح 589/2 أخذ)، وقيل: من تخذ (ابن هشام: أوضح المسالك 339/3، وبرجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 32).
110. اللسان 474/15 (ما). وينظر: الفراهيدي: العين 358/3 (مه).
111. الفارسي: المسائل العضديات ص 51، والمكبري: اللباب 346/2.
112. سيبويه: الكتاب 60/3. وينظر: المكبري: اللباب 53/2 - 54، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
113. اللسان 58/2 (طست). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 374، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 119/1، وابن عصفور: المقرب 175/2، وابن بري: في التعريب والمعرب ص 119، والاسترابادي:

- شرح الشافية 221/3. والطست من آتية الصفر، أنشئ وقد تذكر. وذكر ابن دريد في (الجمهرة 133/1) أنه أعجمي معرب.
114. اللسان 123/6 (طمس). وينظر: الفراهيدي: العين 182/7 (طس). وذكر الليث أن الناء التي هي في موضع هاء التانيث تظهر في كل الموضع سكن ما قبلها سوى الألف.
115. ابن عصفور الممتع في التصريف 389/1.
116. أبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.
117. العكبري: اللباب 240/2.
118. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 408/2. وينظر أيضاً 413/2.
119. ابن دريد: جمهرة اللغة 133/1، و397.
120. ابن بري: في التعريب والمعرّب ص 119.
121. اللسان 84/2 (لست). وينظر: ابن بري: في التعريب والمعرّب ص 120.
122. وفي (اللهجات العربية الغربية القديمة ص 345 لرايين) أن تحويل الصاد تاء في (لست) يُنسب للمدينة. ومعنى هذا أن ذلك ليس مقصوراً على بعض الأنصار.
123. اللسان 87/7 (لصمر). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 374، وابن عصفور: المقرّب 175/2، وأبو الطيب اللغوي: الإبدال 122/1، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 156/1.
124. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 409/2. وينظر: ابن الدهان: الفصول في العربية ص 143.
125. ينظر: الجواليقي: المعرب ص 288.
126. رايين: اللهجات العربية الغربية القديمة ص 354.
127. ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص 24 - 25.
128. ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب 464/1، الاسترأبادي: شرح الشافية 222/3. وعذ العكبري في (اللباب 342/2) جمع اللست على لصوت تجاوزاً للحذ، في إشارة إلى منعه.
129. أنيس: الأصوات اللغوية ص 103.
130. اللسان 366/15 (هنا). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 279/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 160/1، والأشموني: شرح الأشموني 647/2. وهنبيه تصغير هنت على غير قياس. ومعنى يا هنت ياقلنة.
131. الميوطي: الأشباه والنظائر 19/1. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل 1114/3، وقد غلط المحقق إذ ظن هنتية (هنتة).
132. اللسان 350/1 (حرب). والخروب والخروب: نبات معروف.
133. سفسغ رأسه بالدّهن: رواه به.

134. اللسان 434/8 (سفسغ). وينظر: 344/1 (خبب)، 550/13 (نهه)، وابن جنس: الخصائص 52/2 — 53.
135. اللسان 344/1 (خبب). ومعنى خَبَّيْوْا عنكم من الظهيرة: أْبْرِدُوا. وينظر الأزهرى: الصحاح 118/1 (خبب).
136. اللسان 114/2 (بثث). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.
137. اللسان 129/2 (حثث).
138. ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.
139. اللسان 450/4 (صرر).
140. اللسان 28/9 (جفف)، 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.
141. اللسان 450/4 (صرر). وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 320.
142. اللسان 434/8 (سفسغ).
143. اللسان 338/11 (سلل).
144. اللسان 630/11 (ملل). وينظر 338/11 (سلل)، وابن قتيبة: أدب الكتاب ص 377. وتُملَلُ الرجلُ تَقَلَّبَ.
145. اللسان 550/13 (نهه). ونهنت السبع إذا صحت به لتكفه.
146. ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. وينظر ابن قتيبة: أدب الكتاب ص 377.
147. الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113، 788/2.
148. الأتباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم 113 — 788/2، والسلسلي: شفاء العليل 1075/3.
149. ينظر البيهقي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص 334 — 335.
150. البيت من البسيط، وهو لتأبط شراً في المفضليات للضبي ص 28، ومر صناعة الإعراب لابن جني 197/1.
151. اللسان 129/2 — 131 (حثث). وينظر 114/2 (بثث)، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 95/1.
152. التبريزي: شرح المفضليات 21/1.
153. ابن جني: مر صناعة الإعراب 197/1. وينظر: الخصائص 55/2.
154. الحلواني: الواضح في النحو والصرف قسم الصرف ص 15. وينظر ابن جني: الخصائص 52/2 — 57.
155. أما العكس، أعني أن يُبدلَ من حرفِ العلةِ تضعيفُ ما قبله، فرُبما كان ذلك، قولهم فسي أب، وأخ. ينظر: السلسلي: شفاء العليل 1111/3.
156. الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.

157. اللسان 40/2 (ست).
158. سيبويه: الكتاب 238/4 — 239.
159. الفراء: معاني القرآن 267/3.
160. ابن السكيت: الإبدال ص 133. وينظر السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 468/1.
161. المبرد: المقتضب 246/1.
162. سيبويه: الكتاب 424/4.
163. ابن يعيش: شرح الملوك في التصريف ص 241.
164. ذكر الأشموني في (شرحه 648/2) أن الياء أبدلت من ثمانية عشر حرفاً.
165. ابن عصفور: المقرب 168/2 — 169.
166. ينظر: المبرد: المقتضب 165/1، وابن عصفور: المقرب 168/2 — 174، والسلسلي: شفاء العلل 1111/3.
167. سيبويه الكتاب 424/4.
168. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
169. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
170. النبأ الآية 28.
171. اللسان 366/1 (خب). وينظر: 292/4 (دئر)، والاسترأبادي: شرح الشافية 211/3.
172. القول الآية 3.
173. اللسان 6/11 (أبل). وينظر الجوهرى: الصحاح 1619/4 (أبل).
174. المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والمقتضب 246/1. وينظر أيضاً: المقتضب 62/1، والبغدادى: خزانة الأدب 552/4.
175. ابن الجبان: شرح الفصح في اللغة ص 214 — 215.
176. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
177. اللسان 262/2 (دبج). وينظر 420/3 (ندد)، 292/4 (دئر)، والفراء: معاني القرآن الكريم 267/3، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10. والديباج كما في المصباح (ص 188 دبج) ثوب سداه ولحمته إيزيسم. وهو فارسي معرب. وأصله بالفارسية: ديوباف أي نساجة الجن. يراجع: الجواليقي: المعرب ص 291 وحاشيته فثم أقوال آخر في أصله.
178. ابن دريد: جمرة اللغة 264/1، والعكبري: اللباب 316/2، وابن جبان: شرح الفصح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.
179. ابن يعيش: شرح الملوك في التصريف ص 246.

180. اللسان 420/3 (ندد). وينظر: 437/13 (همن)، والفراء: معاني القرآن 267/3، وابن دريد: جمهرة اللغة 264/1، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 254، وشرح المفصل 26/10، والفارسي ص 366.
181. العكبري: الباب 323/2.
182. كذا في المطبوع، والوجه: قلبهما.
183. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2.
184. اللسان 375/7 (قرط). وينظر: 366/1 (خبب)، و262/2 (دبج)، و420/3 (ندد)، و292/4 (ندر)، و437/13 (همن)، وسبويه: للكتاب 239/3، والفراء: معاني القرآن 267/3، وان الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 216، وابن يعيش: شرح المفصل 26/10.
185. كذا وردت في المطبوع بإاءات والوجه راءات.
186. العكبري: الباب 316/2 – 317.
187. اللسان 292/4 (ندر)، وينظر: 366/1 (خبب)، و262/2 (دبج)، و420/3 (ندد)، و437/13 (همن)، وسبويه: للكتاب 239/4، الفراء: معاني القرآن 267/3، والجواليقي: المعرب ص 290، وابن دريد: جمهرة اللغة 460/2، وذكر ابن دريد والجواليقي أن الدينار فارسيّ معرب، وهو وإن كان معرباً فليس تعرف له العرب اسماً غير ذلك، فصار كالعربي. وقال الراغب في (المفردات في غريب القرآن ص 172): وقيل أصله بالفارسية دين آر، أي الشريعة جاءت به. وذهب محقق (المعرب) في حاشيته إلى أنه لا تني، وأن أصله DENARIUS.
188. العكبري: الباب 317/2.
189. قال العكبري في (الباب 324/2): وليس لفظه شيراز مصرحاً بها في كتب اللغة، ولكن يمكن أن يكون لها أصل، وذلك لأن الشرز: غلط الخلق، والشيراز: ابن فيه غلط.
190. ابن جني: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 748/2، والعكبري: الباب 324/2. وينظر: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 110، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 249. وقال ابن خالويه: (ليس في كلام العرب ما كره التشديد فيه فقلب ياء إلا في دينار، وديباج، وديوان، وشيراز، وقيراط. وكلامه هذا يوهم لأن فعلاً من غير إبدال ورد بكثرة في كلام العرب، وإن لم يكن مصدراً، وهذا مخالف لما ذكره ابن منظور وغيره، وهو أن فعلاً إذا لم يكن مصدراً أبدل من مثله الأول ياء للفرق بينه وبين المصدر، إلا أن يكون بالهاء، فلا يبدل من أول مثليه ياء؛ للأمن من الالتباس).
191. ابن يعيش: شرح المفصل 1026، وابن عصفور: المقرب: 170/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والاسترأبادي: شرح الشافية 210/3 – 211، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. واكتفى ابن منظور بأن قال: "والنيماس: سجن الحجاج بين يوسف ... فإن فتحت الدال جمع دياميس مثل: شيطان وشياطين، وإن كسرتها جمعت على دياميس مثل: قيراط وقراريط". ينظر: اللسان 88/6.

- (دمس). والديماس هو سجن والسرير، وقال ابن دريد في (الجمهرة 648/2): "والديماس بيت في جوف بيت أو بيت مدراس لبعض أهل الملل، ولا أدري ما صحته". وينظر: الصفدي: تصحيح التصحيح وتحريير التحريف ص 267.
192. ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 240 – 241.
193. اللسان 366/1 (خبب). والخناب: الضنخ الأنف.
194. اللسان 321/4 (زور)، و336/4 (زور). والغريب أن ابن منظور لم يشر إلى شيء من هذا في (مرر).
195. البيت من مجزوء البسيط، وهو بلا نسبة في الصحاح للجوهري 955/3 (غبس).
196. اللسان 153/6 (غبس). ومعنى غبا غيبس: ما بقي الذهر.
197. البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في المقرب لابن عصفور 172/2، وشرح المفصل لابن يعيش 26/10.
198. اللسان 726/11 (وصل). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10 – 27، وشرح الملوكي في التصريف ص 248، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1.
199. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 401/2. وينظر: الصبان: 329/4، والأزهري: شرح التصريح 390/2.
200. المبرد: المقتضب 92/1.
201. أبو حيان: النكت الحسان ص 249. ونسب الأشموني في شرحه (643/2) ذلك لقوم من أهل الحجاز، وذكر أنهم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الافتعال وفروعه بحسب الحركات قبلها، فيبدلون ياء بعد الكسرة، ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، يتسرّ ياتسرّ فهو مؤتسرّ، ونقل عن الجرمي أن من العرب من يهمز، فيقول: التسرّ باتسرّ فهو مؤتسرّ، ثم وصف هذه اللغة بالفراية.
202. سيبويه: الكتاب 334/4. وينظر ابن السراج: الأصول في النحو 3269، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه ص 236.
203. ابن عصفور: المقرب 172/2.
204. العكبري: الباب 339/2. وينظر: برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية 31.
205. اللسان 40/2 (ستت). وينظر: ابن جني: الخصائص 56/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.
206. اللسان 437/13 (همن). وينظر: الفراء: معاني القرآن 267//3، وابن السكيت: إصلاح المنطق ص 301 – 302، والمبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، وابن هشام: مقني اللبیب ص 79، والبغدادی: خزنة الأدب 552/4، والسيوطي: المزه 473/2.
207. المطلبی: لهجة تمیم وأثرها في اللغة العربية الموحدة ص 117.
208. المبرد: الكامل في اللغة والأدب 59/1، والبغدادی: خزنة الأدب 552/4.

209. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
210. اللسان 246/3 (صدد)، و455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن عصفور: المقرب 171/2، وابن الدهان: الفصول في العربية ص 132. ولم يُشر إلى ذلك أبو عبيدة في (مجاز القرآن) 246/1، 205/2. وصدي الرجل صَفَقَ بيديه، ويتصدى يقترب، والآية 35 من الأنفال.
211. ابن يعيش: شرح المفصل 25/10. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1 وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
212. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124. ووهم محقق الكتاب إذ ظنّها (تصدية).
213. اللسان 420/3 (ندد). والآية 32 من سورة غافر.
214. اللسان 507/3 (لذذ). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 247/4. واللذوى اللذة.
215. اللسان 246/15 (لذا).
216. اللسان 440/7 (حظظ). وينظر: 186/14 (حظا). وينظر: الفارسي: المسائل العضديات ص 147. وأحظيئته عليه فضلتة عليه.
217. اللسان 629/11 (ملل). وينظر 405/11 (مطلل)، والفارسي: المسائل العضديات ص 33. ومَلَّ الشيءَ بَرَمَ به.
218. ينظر: المطلبي: لهجة تميم وأثرها في اللغة الموحدة ص 116.
219. الفرقان الآية 5.
220. البقرة الآية 282.
221. اللسان 630/11 (ملل). وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و246، وابن قتيبة: أدب الكتاب ص 376، والفارسي: المسائل العضديات ص 33، وابن جني: الخصائص 318/2، والأسترابادي: شرح الشافية 210/3. وأمل الشيء قاله فكتب.
222. ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص 305.
223. الزمخشري: الكشاف 403/1.
224. الفيومي: المصباح المنير ص 580 (مللته).
225. ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
226. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.
227. ابن جني: الخصائص 233/2.
228. سيبويه: الكتاب 424/4.
229. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: التقريب المقرب ص 124.

230. اللسان 26/12 (أمم). ورُسِمَت ائتميت في (اللسان) أُنَمِي. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252. والبيت من الطويل، وهو لكثير عزّة في ديوانه 122/2. وفيه: رأت رجلاً، بدلاً من: تزورُ أمراً.
231. الأشموني 650/2. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن عصفور: المقرب 171/2. وائتميت اتخذت فلاناً إماماً.
232. الرجز في ديوانه 59. ويروى أيضاً: أوالفاً.
233. اللسان 159/12 (حمم). وينظر: سيبويه: الكتاب (هارون) 26 — 27.
234. الشنتمري: تحصيل عين الذهب، مطبوع بأسفل صحائف الكتاب لسبويه (بولاق) 8/1.
235. اللسان 436/13 (همن). وينظر: الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس 128/1، والزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 227.
236. اللسان 430/14 شري. والمُشاراة: المَلَاة.
237. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والاثر 468/2.
238. اللسان 159/15 (قظا). والقُظْ أو القُظَى ماء الكرش.
239. اللسان 49/6 (حسس). وينظر 246/15 (لذا)، وثعلب: المجالس 418/2، والسيوطي: المزهر 473/2. وحسيتُ له رفقتُ له.
240. الزجاجي: الجمل ص 417.
241. اللسان 399/1 (ربب). وينظر: الفارسي: المسائل العضديات ص 33، وابن جني: الخصائص 231/2، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.
242. ابن عصفور: المقرب 169/2، وابن جني: الخصائص 233/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124، والاسترأبادي: شرح الشافية 210/3، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2.
243. البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاييس واللسان.
244. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 417/3 (طلى). والطلأ الشخصُ.
245. اللسان 14/15 (الطلي).
246. اللسان 33/12 (أمم).
247. اللسان 105/9 (دفف).
248. اللسان 180/9 (شفف). وتشقى الماء تَقْضَى شُرْبِهِ.
249. اللسان 418/11 (ظلل). والمظاللُ جمعُ مظلة.
250. اللسان 732/1 (للب). وينظر: العكبري: اللباب 214/2.
251. البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص 13.
252. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.
253. الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 46 — 74.

254. الرجز بلا نسبة في المسائل العضديات للفارسي ص 158، وفيه (المشعل) بدلاً من (المسعل)، والخصائص 231/2، 318، والإصناف في مسائل الخلاف للأتباري 746/2، والأمالى للقالى 246/2.
255. اللسان 141/3 (حدد). وينظر: ابن جنى: الخصائص 231/2. وحذ السكين شحذها.
256. الفارسي: المسائل العضديات ص 158.
257. ابن يعيش: شرح المفصل 26/10. وينظر: شرح الملوكى في التصريف ص 248 — 249، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2، وابن الدهان: الفضول في العربية ص 132.
258. اللسان 265/2 (دجج). وينظر: ابن عصفور: المقرب 172/2. وليلة ديجوج: مظلمة.
259. اللسان 330/2 (عنج). والمعنوج: الرائع من الخيل.
260. اللسان 511/13 (سهسه). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/10، وشرح الملوكى في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 170/2، والاشموني: شرح الأشموني 649/2. وصهنة بالقوم زجرهم.
261. اللسان 489/13 (دهده). وينظر سيبويه: الكتاب 393/4، وابن السراج: الأصول في النحو 261/3، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والفارسي: المسائل العضديات ص 158، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وشرح الملوكى في التصريف ص 253، وابن عصفور: المقرب 172/2، والمتع في التصريف 378/1، وأبو الطيب اللقوي: الإبدال 532/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 155/1، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 399/2 — 400. ودهديت الحجر دحرجته.
262. غنيم: اللهاج في الكتاب لسبويه ص 229.
263. العكبري: اللباب 343/2.
264. الفارسي: المسائل العضديات ص 158 — 159. والأفنان الألوان واحدها فن. وأما الأفنان بمعنى الأغصان فواحدها فن.
265. أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2.
266. ابن الجبان: شرح الفصح في اللغة ص 305.
267. العكبري: اللباب 314/2.
268. الاشموني: شرح الاشموني 585/2.
269. اللسان 731/1 (إلب). وينظر: 239/15 (إلبى)، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 133، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 367، وابن يعيش: شرح المفصل 119/1، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1. والبيت من قولهم: ألَبَّ بالمكان إذا أقام به ولزمه.
270. ابن جنى: سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 774/2.
271. ابن يعيش: شرح الملوكى في التصريف ص 247.

272. اللسان 732/1 (لب). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.
273. اللسان 731/1 — 732 (لب). وينظر العكبري: اللباب 313/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 247.
274. اللسان 401/1 (رب)، 307/14 (ربا). وينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 374، والنيريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص 536. ومعنى ربا وترباه: أحسن القيام عليه.
275. اللسان 88/2 (مئت). وينظر: 285/15 (مطا)، و 271/15 (متا). وتمت في الحبل: اعتمد عليه ليقطعه أو يُمده.
276. اللسان 246/3 (صدد)، و 455/14 (صدي)، وينظر 458/14 (صري)، وابن عصفور: المقرب 171/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. والآية 57 من الزخرف. وصدى الرجل صفق يديه، ويتصدى يقترب.
277. وينظر: المبرد: المقتضب 62/1، و 246.
278. اللسان 378/14 (سرا). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134.
279. وينظر: العكبري: اللباب 314/2 — 315.
280. جمبيته وجعبيته فتجعي صرعه، الياء زائدة، كما قالوا: سلقيته من سلقه. ينظر: اللسان 267/1 (جعب).
281. اللسان 358/4 (سرر). وينظر: الفراهيدي: العين 175/8 (ذر)، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. والسر هو النكاح.
282. ابن جني: الخصائص 90/2. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح التصريف الملوكي ص 250.
283. سيويه: الكتاب 424/4.
284. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقرب المقرب ص 124. ووهم محقق (تقريب المقرب) إذ ظن أنها (تُسَرَّبَت).
285. اللسان 401/4 (شرر). وشرى اللحم وضعه خصقة أو غيرها ليحف. ولم يذكر ابن منظور هذه الكلمة بهذا المعنى في (شرا).
286. اللسان 452/4 (صر)، و 458/14 (صري). وهي الشاة المحفلة. وصر الناقة يصرها شد ضرعها.
287. اللسان 377/5 (عزز)، و 52/15 (عزا). وتعزيت عنه تصيرت.
288. اللسان 82/6 (دسر)، و 219/7 (قضض). والآتان 9، و 10 من سورة الشمس. وسمها أخفاها.
289. الفراء: معاني القرآن 267/3. وينظر: أبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111.

290. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 332/5.
291. اللسان 73/7 (قصص). وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 135، والاسنرإباضي: شرح الشافعية 210/3.
292. ابن عصفور: المقرب 170/2.
293. اللسان 184/15 (قصص).
294. الأشموني: شرح الأشموني 649/2. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح التصريف الملوكي ص 250، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1، والمكبري: اللباب 314/2.
295. سيبويه: الكتاب 424/4. وينظر أبو حيان: تقريب المقرب.
296. اللسان 208/7 (فضض). وتفضضت يحتمل أن يكون بمعنى اتخذت الفضة أو استعملتها.
297. اللسان 219/7 (فضض). وينظر 40/2 (ستت)، و507/3 (لذذ)، و358/4 (سرر)، و189/15 (قضي)، والفراء: معاني القرآن 267/3، والمبرد: المقتضب 62/1، و246، وابن السكيت: الإبدال ص 133، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 332/5، وابن جني: الخصائص 90/2، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111، والأشموني 649/2، وابن يعيش: شرح الملوكي ص 250، وشرح المفصل 24/10. وتفضض البازي هو
298. ابن يعيش: شرح المفصل 25/10 حاشية رقم 1.
299. الشنقيطي: الدرر اللوامع 213/2.
300. ابن عصفور: المقرب 170/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
301. اللسان 404/7 (مطط)، و284/15 (مطا). وينظر: 219/7 (فضض)، وابن قتيبة: أدب الكاتب ص 376، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 111. والتطمى التمدد. والآية 33 من سورة القيامة.
302. اللسان 460/7 (لظظ). وينظر: 507/3 (لذذ). ومعنى تتلظى تحرك رأسها من شدة نوقدتها وخبثها.
303. ينظر: اللسان 248/15 – 249 (لظي).
304. اللسان 320/8 (لجع)، و40/2 (ستت)، و249/15 (لعا). وينظر: معاني القرآن 267/3، وابن السكيت: الإبدال ص 135، وإصلاح المنطق ص 302، وابن جني: الخصائص 91/2، وابن يعيش: شرح المفصل 25/10، وابن عصفور: المقرب 171/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1. وقال ابن السكيت: "خرجنا نلتقى أي نأخذ اللعاعة، وهو بقل ناعم في أول ما يبدو".
305. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
306. اللسان 437/14 (شفي). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 488/2. وشفي فلان ربيح.

307. اللسان 261/10 (عق)، و15/80 (عنا). ويقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى: عَقَّتْ تعقبة.
308. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 382/3.
309. اللسان 503/11 (غلا). وينظر: 134/15 (غلا). وتغلّ بالغالية: تطيّب بها. والغالية أخلاط من الطيب.
310. اللسان 405/11 (طلال). والطلأ الدم المطلول، أي المهدور.
311. اللسان 12/15 (طلي).
312. 25/15 (ظلا). وتظلى فلان إذا لزم الظل والدعة.
313. 289/14 (ذلا). وتذلى فلان إذا تواضع.
314. اللسان 527/12 (كم). وكم الشيء وكمته سده وطيته وستره.
315. اللسان 231/15 (كمي). وكميت الشيء إذا سترته.
316. أبو حيان: ارتشاف الضرب 135/1.
317. ابن عصفور: المقرب 171/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
318. أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.
319. اللسان 272/13 - 273 (ظنن). وينظر: 731/1 (لبب)، و88/2 (ممت)، و358/4 (سرر)، و377/5 (عزز)، والفراء: معاني القرآن 172/1، و267/3، وأبو عبيدة: مجاز القرآن 300/2، وابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302.
320. أبو حيان: ارتشاف الضرب 154/1.
321. اللسان 25/15 (ظني). وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 24/10.
322. سيبويه: الكتاب 424/4.
323. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124. والتظني إعمال الظن.
324. اللسان 294/13 (عنن). وعَنِنَت الكتاب وعَنَنَتْه إذا عنونته.
325. اللسان 106/15 (عنا).
326. اللسان 104/15 (عنا). وينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة 21/4 (عنن). والمعنى المحبوس في العنة والعنة بناء من حجارة.
327. اللسان 315/13 (غنن). وغننه جعله أغن. والأغن الذي يُخرج كلامه من خياشيمه.
328. اللسان 40/2 (ستت). وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 153/1.
329. وهم الأشموني في (شرحه 649/2) إذ نسب ذلك إلى أبي عمرو بن العلاء. ويقول ابن السكيت: "وسمعت أبا عمرو (كذا في الإبدال والصواب عمرو) يقول: قوله: لم يتسن... الإبدال ص 134.
330. البقرة الآية 259.
331. الآيات 26، 28، 33 من الحجر.

332. اللسان 503/13 (منه) وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 134، وإصلاح المنطق ص 302، وابن يعيش: شرح المفصل 24/10، وشرح الملوكي في التصريف ص 252، وتسنّى تغيّر.
333. اللسان 404/14 (سنا).
334. ينظر: الأخفش: معاني القرآن 182/1، والصبيان: حاشية الصبيان 336/4.
335. الفراء: معاني القرآن 127/1.
336. ابن عصفور: المقرب 169/2، وأبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
337. ينظر في هذه المذاهب: ابن منظور 80/1 (ذرا)، و 304/4 (نر)، و 285/14 — 286 (ذرا)، والفراهيدي: العين 175/8 (نر)، وتغلب: المجالس 177/1، والفارسي: البغداديّات ص 499، والعكبري: اللباب 324/2 — 326.
338. اللسان 491/10 (مك). وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والاثر 350/4، وابن عصفور: المقرب 172/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 251، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 400/2، والمكوك: مكيا لأهل العراق، وهو صاغ ونصف.
339. ابن يعيش: شرح المفصل 26/10.
340. أبو حيان: تقريب المقرب ص 124.
341. اللسان 409/5 (مزر).
342. ينظر: ابن بري: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح 252/2.
343. اللسان 409/5 (مزر).
344. الفراء: معاني القرآن 267/3.
345. ابن جني: الخصائص 65/2، 68.
346. اللسان 442/8 (صوغ). وينظر و 34/7 (خيص)، و 300/13 (عون).
347. اللسان 34/7 (خيص). وينظر في معاقبة الواو الياء: للجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 40، 1977م.
348. أنيس: في اللهجات العربية ص 92.
349. اللسان 379/1. وينظر: ابن المراح: الأصول في النحو 249/3. وفي أصل هذا الجمع أقوال أخرى ذكرها ابن منظور.
350. أبو حيان: النكت الحسان ص 251.
351. ينظر: ابن عصفور: المقرب 168/2، وأبو حيان: النكت الحسان ص 251.
352. اللسان 717/11 (وأل). ومنهم من يرى أن تسميته من (وول)، والهمزة فيه هي همزة أفعل، وأدغمت الواوإن معاً. ومنهم من ذهب إلى أنه من (وأل) وأن الأصل (أوأل)، فقلبت الهمزة واواً وأدغمت. وعلى هذين المذهبين فاللفظ ليس من هذا الباب. ومنهم من ذهب إلى أن أصله وول على

- فوعِل، فأبدلت الواو الأولى همزة. ولم يذكر ابن منظور هذا اللفظ إلا في (وأل) وينظر في الخلاف بين النحاة في اشتقاق (أول): الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 204.
353. لم أعثر على الرجز فيما بين يدي من مصادر.
354. الفراء: معاني القرآن 267/3.
355. اللسان 482/1 (شيب).
356. اللسان 214/14 — 215 (حيا). وينظر: ابن جني: المنصف شرح التصريف المازني 248/2 — 287، سيبويه: الكتاب 406/4، والمعكبري: الباب 144/2.
357. المعكبري: الباب 418/2 — 419. وينظر: ابن المتراج: الأصول في النحو 249/3.
358. اللسان 215/14 (حيا).
359. ابن جني: الخصائص: 231/2.
360. وينظر: المعكبري: الباب 403/2 — 404.
361. ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 263.
362. كذا ضبطها المحقق، والوجه: حيوت.
363. سيبويه: الكتاب 399/4.
364. اللسان 433/14 (شجا). وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1، وسيبويه: الكتاب 241/4.
365. ينظر الحلواني: الواضع في النحو والصرف قسم الصرف ص 104.
366. اللسان 221/14. وينظر: سيبويه: الكتاب 408/4، وابن جني: الخصائص 46/2، والسيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
367. كذا ضبطت بضم القاف والمشهور فتحها، كما في 174/6 (قس).
368. اللسان 7/13 (أتن).
369. يريد قوله تعالى: (ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً) المائدة الآية 82.
370. اللسان 174/6 (قس).
371. الفراء: معاني القرآن 267/3. وكذا رُسمت اللفظتان بالهاء، ومن غير ضبط لـواو (دوئة)، والصواب دوئة بالتاء، وتشديد الواو؛ لأن الإبدال فيها. والدوئة والدوئة المقارنة. ومرة داوئة كثيرة الدسم وينظر: التبريزي: كنز الحفاظ 641/3، و851.
372. ذهب إلى ذلك بعضهم، وعدّ هذا القلب شاذاً لا يُقاس عليه. ينظر: اللسان 278/14 (دوا).
373. اللسان 12/4 (أخر). 12/12 — 13 (أدم).
374. الأزهرى: شرح التصريح 372/2.
375. اللسان 12/12 — 13 (أدم). وينظر الأخفش: معاني القرآن 42/1.
376. ينظر اللسان 23/13 (أمن). وقد استعمل ابن منظور نقلاً عن الجوهرى في أثناء مناقشة آمن وأدم عبارة التليين، بدلاً من الإبدال. وقد نقل ابن منظور اعتراض ابن بري على عبارة الجوهرى،

- ورأى أن صواب قوله: " آمن ألْمَن، بهمزتين، لُيْنَتِ الثانيةُ "لن يقول: "أبدلت الثانية". وهو ما منعهُ العكبري؛ لأنَّ الهمزة المَلْتِنَةُ في حكم المحققة.
377. ينظر: سيبويه: الكتاب 552/3، والأخفش: معاني القرآن 42/1، والمبرد: المقتضب 158/1، والعكبري: اللباب 448/2، والسلسلي: شفاء العليل 1084/3، والأشموني 604/2، والسيوطي: همع الهوامع 260/6.
378. العكبري: اللباب 307/2.
379. أجاز الكسائي أن يُبدَأَ بهمزتين، الثانيةُ منهما ساكنةٌ. وينظر: الأزهرى: شرح التصريح 373/2.
380. اللسان 13/4 (أحر). وينظر: المبرد: المقتضب 61/1، و95، والأشموني: شرح الأشموني 607/2، والسيوطي: همع الهوامع 261/6.
381. العكبري: اللباب 307/2، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 230 – 231.
382. اللسان 215/14 (حيا). وينظر: 375/15 (هيا). وهببت به أغريته.
383. سيبويه: الكتاب 393/4.
384. السيوطي: الأشباه والنظائر 19/1.
385. ابن السراج: الأصول في النحو 261/3.

ثبت المراجع

1. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
2. الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، حققه فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، 1981م.
3. أدي شير: الألفاظ الفارسية المعربة، المكتبة الكاثوليكية، بيروت، 1908م.
4. الأزهرى، الشيخ خالد: شرح التصريح على التوضيح، طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
5. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن: شرح شافية ابن الحاجب، حققها محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
6. الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي، بلا تاريخ.
7. امرؤ القيس: ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
8. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر، بلا تاريخ.
9. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:
 - أ- الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987م.
 - ب- شرح القصائد السبع الطول الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
10. أنيس، إبراهيم:
 - أ- الاصوات اللغوية، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو المصرية، 1979م.
 - ب- في اللهجات العربية، الطبعة الرابعة، مكتبة الانجلو المصرية، بلا تاريخ.
 - ج- من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978 م.
11. برجستراسر: التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.
12. ابن بري، أبو محمد عبد الله:
 - أ - التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق مصطفى حجازي، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
 - ب - في التعريب والمعرّب (حاشية ابن بري على كتاب المعرب)، عني بأخراجه إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985 م.

13. البطليوسي، ابو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد: الاقتضاب في شرح ادب الكتاب، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ.
14. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزنة الادب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
15. التبريزي، ابو زكريا يحيى بن علي:
أ — تذهيب إصلاح المنطق، تحقيق، فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1983م.
ب. شرح المفضليات، تحقيق علي الجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، بلا تاريخ.
ج — كنز الحفاظ، وقف على طبعه لويس شيخو، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، بلا تاريخ.
16. ثعلب، أبو العباس احمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
17. ابن الجبان، ابو منصور محمد بن علي: شرح الفصح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار الفزاز، دار الشؤون الثقافية للعامة، بغداد، 1991م.
18. الجندي، احمد علم الدين: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد 40، 1977م.
19. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
أ — الخصائص، حققه محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، بلا تاريخ.
ب — * سر صناعة الاعراب، للطبعة الاولى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
* سر صناعة الاعراب، دراسة وتحقيق حسن هندلوي، الطبعة الاولى، دار القلم، بيروت، 1985م.
- ج — المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، طبعة البابي الحلبي، 1954م.
20. الجواليقي، ابو منصور موهوب بن احمد: المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم، حققه عبد الرحيم، الطبعة الاولى، دار القلم، دمشق، 1990م.
21. الجوهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عطار، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.
22. ابن الحاجب، ابو عمرو عثمان:
أ — أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر قدارة، دار الجيل بيروت ودار عمار عمان، 1989م.
ب — الايضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى العلي، مطبعة العاني، بغداد، بلا تاريخ.

23. الحلواني، محمد خير: الواضح في النحو والصرف " قسم الصرف " ، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا تاريخ.
24. الحموي، ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979م.
25. أبو حيان، الثير الدين محمد بن يوسف:
أ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1977م.
ب - تقريب المقرب، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت، 1982م.
ج - النكت الحسان في شرح غاية الاحسان، تحقيق ودراسة عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
26. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.
27. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
28. ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك: الفصول في العربية، حققه فائز فارس الطبعة الأولى، دار الأمل أريد ومؤسسة الرسالة بيروت، 1988م.
29. رابين، حاييم: اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة عبد الرحمن ايوب، مطبوعات جامعة الكويت، 1986م.
30. الراغب الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيواني، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
31. الزجاجي، أبو اسحاق ابراهيم بن السري:
أ - اشتقاق اسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، الطبعة الثانية، مؤسسة لبرسالة، بيروت، 1986م.
ب - الجمل في النحو، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إريد، 1984م.
ج - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل الشلبي، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، 1994م.
32. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1972م.
33. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

34. السلسلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: شفاء العليل في إضاح التسهيل، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
35. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب:
أ — الإبدال، تقديم وتحقيق حسين محمد شرف، القاهرة، 1978م.
ب — إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1965م.
36. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
أ — الكتاب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1957م.
ب — الكتاب، الطبعة الأولى، بولاق، القاهرة، 1316هـ.
37. ابن سيده: المخصص في اللغة، بولاق، 1316 — 1321 هـ.
38. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
أ — الأشباه والنظائر في النحو، حققه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1975م.
ب — الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق أحمد قاسم، الطبعة الأولى، القاهرة، 1976م.
ج — معجم الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1980م.
د — المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وزميليه، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، 1987م.
39. الشنقيطي، أحمد بن الأمين: الدرر اللوامع على معجم الهوامع، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، 1973م.
40. الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
41. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: تصحيح التصحيح وتحريير التحريف، حققه السيد الشرقاوي، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م.
42. الضبي، المفضل بن محمد: المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعرفة، القاهرة بلا تاريخ.
43. أبو الطيب اللغوي، علي بن عبد الواحد: الإبدال، تحقيق عز الدين التتوخي، دمشق، 1960م.
44. عبد التواب، رمضان:
أ — التطور اللغوي مظاهره وظلاله وقوانينه، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.

- ب — التغيرات التاريخية والتركيبية للأصوات اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، جزء 1، مجلد 51، دمشق، 1975م.
- ج — فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.
45. عبد الباقي، محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.
46. أبو عبدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن، عارضه وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بلا تاريخ.
47. العجاج: الديوان، تحقيق عزة محمد حسن دروزة، دار الشرق، بيروت، 1971م.
48. ابن عصفور، علي بن مؤمن:
- أ — الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، حلب، 1970م.
- ب — المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة الماعني، بغداد، 1972م.
49. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ودار الفكر دمشق، 1995م.
50. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1976.
51. غنيم، صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنيةً، الطبعة الأولى، جدة، 1985م.
52. ابن فارس، أبو الحسين أحمد:
- أ — الصحاح، تحقيق أحمد صقر، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ.
- ب — معجم مقاييس اللغة، عبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية، طبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1969م.
53. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:
- أ — البغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، 1983م.
- ب — المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق ودار المنسار بيروت، 1987م.
- ج — المسائل العضديات، تحقيق علي المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب بيروت، 1986م.
54. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
55. فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م.
56. الفيومي، أحمد بن علي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
57. القالي، أبو علي: الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.

58. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر، 1963م.
59. الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، بلا تاريخ.
60. كثير عزة: الديوان، بيروت، 1971م.
61. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:
أ - الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م.
ب - المختضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.
62. المطلبي، غالب فاضل: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1978م.
63. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
64. ابن هشام، حماد الدين:
أ - مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1972م.
ب - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م.
65. ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد، دراسة وتحقيق زهير سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
66. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبّي القاهرة، بلا تاريخ.